الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي

احمد بن يحي الونشريسي ولاية تيسمسيلت

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الموضوع:

برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بين المخطط و الواقع

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : ادارة أعمال

من إعداد الطلبة:

- نوقار محمد
- حمزة بن تمرة

تحت إشراف الأستاذ :

د. دراجي عيسى

لجنة المناقشة

الأستاذ : د . قندز بن توتة ..... رئيسا

الأستاذ : د. دراجي عيسى ..... مقررا

الأستاذ : د. روشو عبد القادر ..... ممتحنا

السنة الجامعية : 2017 /2018

شكر وعرفان

الحمد لله نستعينه و نشكره و نهتدي به، الذي يسر لنا أمرنا

وهون علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل

فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته وأصلي وأسلم

على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

نتوجه بجزيل شكرنا وامتنانا إلى الأستاذ المشرف دراجي عيسى

جزاه الله خيرا على ما قدمه لنا من تعليمات وتوجيهات ساهمت

في إثراء موضوع دراستنا كما نتقدم بجزيل الشكر

إلى أعضاء لجنة المناقشة

الموقرة والى كل يد كريمة أمدتنا بالعون وجميع من ساهم من قريب

أو من بعيد ولو كان بحرف واحد لرفع معنوياتنا و لم يبخل علينا

بالنصيحة والتوجيه وكل من أعاننا ولو بكلمة طيبة

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية الذين غذوا أذهاننا وأناروا عقولنا .

والى كل طلبة ماستر 2 ادارة أعمال

إهداء

إلى من علمني النجاح و الصبر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... أبي.

إلى من علمتني و عانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... أمي.

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة و الكبيرة كل باسمه أينما وجدوا.

و إلى اسرتي الصغيرة .

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة و خارجها .

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم و المعرفة.

إلى كل من يقتنع بفكرة فيدعو إليها و يعمل على تحقيقها، لا يبغي بها إلا وجه الله و منفعة الناس.

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

محمد

اهداء

إلى من علمني النجاح والصبر إلى من افتقده في

مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه . .

أبي رحمه الله

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون

ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من

آلامي . . أمي

إلى جميع أفراد أسرتي العزيزة والكبيرة كل باسمه أينما وجدوا . و

إلى اسرتي الصغيرة .

إلى أصدقائي رفقاء دربي من داخل الجامعة وخارجها .

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دروبنا بالعلم والمعرفة .

إليكم أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

بن ثمرة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه	الصفحة
1	تحديد حجم المؤسسات وفقا لمعيار عدد العمال في بعض دول العالم	04
2	تصنيف حجم المؤسسة وفق معيار عدد العمال في دول أخرى	04
3	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار رأس المال المستثمر في بعض دول العالم.	06
4	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الدول المتقدمة	08
5	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات) في الدول المتقدمة	08
6	المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	17
7	التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	18
8	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القطاعين العام و الخاص (2011-2015)	19
9	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين (العام والخاص) (2011-2013).	19
10	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعين (العام والخاص) (2011-2014).	20
11	تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011 - 2015).	21
12	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني للتأهيل	63

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوانه	الصفحة
01	الظروف الداخلية و الخارجية للمؤسسة	15
02	برنامج التأهيل	37
03	أهداف برنامج التأهيل	38
04	توزيع المؤسسات المشاركة في التأهيل حسب حجم العمالة	64
05	توزيع المؤسسات المشاركة في التأهيل حسب جهات الوطن	64
06	04 ولايات منخرطة في برنامج التأهيل	65
07	685 مؤسسة صغيرة و متوسطة انضمت إلى مراحل برنامج التأهيل	68
08	668مؤسسة صغيرة و متوسطة موزعة حسب المناطق الجغرافية	70
09	نسب مشاركة القطاعات الصناعية ببرنامج التأهيل ED-PME	71
10	توزيع 405 مؤسسة صغيرة و متوسطة حسب نوع نشاط التأهيل	72
11	339 عملية خاصة بإدارة الأعمال في إطار برنامج التأهيل	72
12	313عملية خاصة بالإنتاج في إطار برامج التأهيل	73
13	134 عملية خاصة بالجودة في إطار برنامج التأهيل	75
14	توزيع 103عملية خاصة بالتسويق في إطار برنامج التأهيل	76
15	توزيع 15039692 اورو على عمليات التأهيل	77

الملخص

هدف هذه الدراسة إلى التطرق لأهم البرامج التي تم اعتمادها في الجزائر لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ما واقع تطبيقها، و لهذا الغرض تم الإحاطة بجوانب الموضوع ككل من خلال التعرف على مختلف التعاريف التي تناولت مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مفهوم التأهيل مع إبراز أهم متطلباته، بعدها تم عرض أهم برامج التأهيل المتبناة و مدى تطبيقها. وكنتيجة إن برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لم ترتقي إلى الحجم الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النوع من المؤسسات

- الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التأهيل، برنامج التأهيل، المؤسسة الجزائرية

Résumé

Cette étude vise à aborder les programmes les plus importants adoptés en Algérie pour la mise à niveau des petites et moyennes entreprises et la réalité de leur application. En effet, ce sujet a été mis en évidence dans son ensemble, en identifiant les différentes définitions qu'ont abordées le concept de petites et moyennes entreprises et le concept de la mise à niveau tout en soulignant les exigences. Ensuite, les plus importants programmes de la mise à niveau adoptés ont été présentés ainsi que leur application. Cette étude a montré que les programmes de la mise à niveau pour les petites et moyennes entreprises en Algérie, n'ont pas répondu aux objectifs attende.
Mots clés: Pme, Mise à niveau, Programme de la mise à niveau, Entreprise Algérienne

المحتويـــات	الصفحة
الملخص	
الإهداء	
شكر و عرفان	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة المختصرات	
جدول المواد (الفهرس)	
مقدمة	
الفصل الأول: أساسيات حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	01
المطلب الأول: إشكالية تعريفها و اهميتها	01
أولا: إشكالية تعريفها وبعض التعريف	03
ثانيا أهميتها وخصائصها	07
1-أهميتها	07
2-خصائصها	09
المطلب الثاني: معايير تصنيفها والصعوبات التي تواجهها	11
أولا: معايير تصنيفها	11
ثانيا: أهم الصعوبات التي تواجهها	17
المبحث الثاني: واقعها في الجزائر ،أهميتها ،التحديات التي توجهها وسبل إنجاحها	20
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها	20
أولا: تعريفها	20
ثانيا: أهميتها	23
المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها وسبل إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	26
أولا: التحديات التي تواجهها	26
ثانيا: سبل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني سياسة و برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –المخططة-	
تمهيد	34
المبحث الأول : سياسة التأهيل	34

المطلب الأول: مفهوم التأهيل، برنامجه وأهدافه	34
أولا :مفهوم التأهيل	34
ثانيا برنامج التأهيل	36
1.2 مفهوم برنامج التأهيل	36
2.2. أهداف برنامج التأهيل	38
المطلب الثاني: هيئات برنامج التأهيل وإجراءات عملية التأهيل	40
أولا: هيئات برنامج التأهيل	40
ثانيا: إجراءات عملية التأهيل	42
المبحث الثاني: أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	46
المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	46
أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007-2009	46
ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014	50
المطلب الثاني: برامج التأهيل في ظل الشراكة الاورو جزائرية	51
أولا: برنامج ميدا1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME (2002-2007)	51
ثانيا:برنامج ميدا 2 (PME2) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (2007-2009):	57
ثالثا : برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التعاون الجزائري الألماني)	59
خلاصة الفصل	60
الفصل الثالث: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –المحقق–	
تمهيد	63
المبحث الأول: نتائج برامج التأهيل الوطنية	63
المطلب الأول: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2009)	63
المطلب الثاني: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):	66
المبحث الثاني: نتائج بعض برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية	67
المطلب الأول: نتائج برنامج ميدا 1 (ED-PME)	67
المطلب الثاني: نتائج برنامج ميدا 2- PME2	75
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	80
المصادر والمراجع	85

مقدمة

أهمية ودوافع اختيار الموضوع

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة فعالة لمعالجة بعض الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، نظرا لدورها في تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية وتحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية ونتيجة لذلك يلاحظ أن هذه الأخيرة تشكل حوالي 90 % من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة الأمر الذي جعل الكثير من بلدان العالم الثالث تهتم بهذا النوع من المؤسسات.

في الجزائر يعتبر هذا القطاع من القطاعات التي أولتها الحكومة أهمية بالغة، حيث تم إنشاء وزارة خاصة بها، إضافة إلى رزمة من القوانين والتشريعات، هياكل دعم حكومية داخلية ودولية، لكن بالرغم من ذلك ما زالت تعاني من بعض الصعوبات وخاصة صعوبة دخولها في الأسواق الدولية ومنافسة مثيلاتها، الأمر الذي تطلب ضرورة تأهيلها بغض تنميتها وتطوير قدرتها التنافسية محليا ودوليا لذلك يمكن اعتبار التأهيل كاستراتيجية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية

وبغرض معالجة ذلك تبنت الجزائر مجموعة برامج لتأهيل هذه المؤسسات سواء كانت وطنية أو بدعم خارجي، وحتى يمكن معرفة مدى فعالية هذه البرامج لجا الباحث إلى عرض بعض هذه البرامج في مرحلة أولى ثم محاولة تقييمها من خلال نتائجها بما توفر من معلومات من المصادر الرسمية أو بعض البحوث في مرحلة ثانية.

إشكالية الدراسة:

تتلخص إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى حققت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهدافها المخططة؟

و يتفرع عن ذلك عدة أسئلة منها :

– ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة؟ و مدى أهميتها و الصعوبات التي تواجهها؟

– ما المقصود بالتأهيل و برنامجه ؟

–ماهي أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

– إلى أي مدى نجحت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

– تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في دفع وتيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر،

– حققت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهداف المرجوة منها .

أهداف الدراسة :

– تسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و أهم الصعوبات التي تواجهها

– إبراز أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،

– محاولة تقييم بعض برامج تأهيل هده المؤسسات لمقارنة المخطط مع المحقق.

مناهج الدراسة و مصادر البيانات :

محاولة منا للإلمام بموضوع الدراسة و معالجة التساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجوانبه النظرية و منهج دراسة حالة من خلال عرض التجربة الجزائرية في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و في هذا الإطار تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات:

– بعض رسائل الدكتوراه والماجستير التي عالجت مواضيع متشابهة ،

– الأوراق البحثية و المقالات الوطنية و الدولية باللغتين العربية و الفرنسية ،

- بعض القوانين و التشريعات التي تتعلق بموضوع الدراسة خاصة الأوامر و المراسيم الخاصة ببرامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،

- بعض مواقع الانترنت .

تقسيم الدراسة:

قسمت هده الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية يتناول الفصل الأول التأصيل النظري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و واقعها في الجزائر في حين يتطرق الفصل الثاني إلى ماهية التأهيل و أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –المخططة- , و أخيرا الفصل الثالث الذي يعرض نتائج بعض برامج التأهيل-المحقق-

صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذه الدراسة هي :

- صعوبة الحصول على المعلومة الإحصائية و ذالك نظرا لعدم وجود بنوك معلومات متخصصة في الجزائر ،

- عدم وجود دراسات معمقة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما عدا بعض النتائج المتحصل عليها من بعض البحوث كرسائل الدكتوراه و الماجستير و الملخصات و المقالات العلمية .

أساسيات حول واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الأول : ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: واقعها في الجزائر ،أهميتها ،التحديات التي توجهها وسبل إنجاحها

تمهيد

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام على المستوى العالمي بموضوع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما توفره هذه الأخيرة من فرص كبيرة في خلق تنمية اقتصادية شاملة، وتوفير مناصب الشغل. وتشير الكثير من الدراسات والإحصائيات الحكومية إلى أن هذا النوع من المؤسسات يشكل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية بأكثر من 90% من مجموع المؤسسات في أغلب دول العالم، فهي بحق محور التنمية و محركها هذه الأهمية اكتسبتها من خصائص كامنة فيها: كالتخصص، التحكم في التكاليف، ارتفاع مستوى الجودة، خفة انتقال عوامل الإنتاج و مرونتها في التعامل مع العمالة فيما يخص التوظيف و التسريح و القدرة على الإبداع و الاستفادة من مزايا العهدة الرقمية، فهي بالفعل مصدر التراكم و النمو الحاصل في كثير من البلدان المتقدمة و الدول الصناعية الجديدة كالصين و الهند.

وعلى الرغم من التوافق في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية، لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريفا مناسبا لها وفي تحديد معالمها وأشكالها، وبغرض توضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول تناول المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيحين تطرق المبحث الثاني إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قسم هذا المبحث إلى مطلبين تناول المطلب إشكالية تعريفها و اهميتها في حـــين تناول الطلب الثاني: معايير تصنيفها والصعوبات التي تواجهها .

المطلب الأول: إشكالية تعريفها و اهميتها :

أولا : إشكالية تعريفها وبعض التعريف

01: إشكالية تعريفها:

إن إعطاء مفهوم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى يحظى بقبول الباحثين والمهتمين بشؤون تنميتها وترقيتها . وترجع صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات، وسبل النهوض بها وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط. فالاقتصاد الجزائري أو السوري يختلف تماما عن الاقتصاد الأمريكي أو الياباني أو أي بلد آخر من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والمحيط الذي تعمل ضمنه هذه المؤسسات ، لذلك فان اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسات ضمن القطاع الصناعي أو التجاري أو الزراعي يجعل المؤسسات الصناعية تحتاج إلى رأس المال أو أصول ثابتة كبيرة نسبيا وكذلك عدد العمال، بينما المشاريع التجارية تستخدم عدد عمال أقل مما يؤدي إلى تصنيف مؤسسة صغيرة في دولة متقدمة يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية .

ويمكن أن ترجع صعوبات التعريف الموحد إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:[1]

1-: العوامل الاقتصادية: وتشمل:

أ- اختلاف مستويات النمو:

ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو ، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية ، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا ، إضافة إلى أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى ، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة ، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسة الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي .

ب- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا ،ويمكن أن تصنف المؤسسات الاقتصادية كما أسلفنا حسب القطاعات الاقتصادية إلى: (صناعية ، تجارية ، زراعية ، خدمية) ، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة ورأس المال ، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها وتكون في شكل مباني آلات و مخزون ...الخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة ، الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية ،على الأقل بنفس الدرجة .أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام وتحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات

ج- اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة الجملة ، وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية ، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الاستخراجية ، الغذائية ، التحويلية ، الكيميائية والتعدينية ...الخ .

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.

---

[1]: عبد القادر محمد أحمد و سعود فياض الفياض ، (الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ،الدور و المعوقات) ، مجلة التعاون الصناعي، العدد 60 ، الدوحة ،قطر، السنة الثالثة عشرة أكتوبر 1992 ص ص 13-14.

2-: العوامل التقنية :

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج وتمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر ، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3-: عوامل السياسية الاقتصادية:

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه وعلى ضوء السياسة الاقتصادية يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع .

02 : التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن كل دولة من دول العالم تنفرد بتعريف خاص بها، دون النظر إلى التوصيات التي تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات الدولية، فمثلا بعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي، ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية.

1- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية :**

صدر تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 1953 والذي كان مضمونه أن المؤسسات الصغيرة هي التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي:

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة :تقدر مبيعاتها السنوية من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي.
- مؤسسات التجارة بالجملة :تقدر مبيعاتها السنوية من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي.
- المؤسسات الصناعية :عدد العمال فيها 250 عامل أو أقل.[1]

[1] - رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ص : 24-25.

2- تعريف اليابان:

حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام1963 ، الذي يسمى بالقانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ويعتبر هذا التعريف تعريفا إحصائيا يأخذ بعينُ الاعتبار رأس المال المستثمر وعدد العمال، وقد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر 1999 المتعلق بالمؤسسات ص .و.م، على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول 01 : معايير تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

القطاع	عدد العمال	رأس المال(مليون ين)
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر :يوسف حميدي، مستقبل PME الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصو على شهادة الدكتوراه في العلو الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2008 ، ص 75.

3- **تعريف دول جنوب شرق آسيا** : تعتمد دول جنوب شرق آسيا على معيار العمالة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهنا نوضح التعريفات المعمول بها في هذه الدول للمشاريع الصغيرة وذلك حسب الجدول الموالي:

الجدول 02 : التعريفات المعمول بها في دول جنوب شرق آسيا.

الدولة.	عدد العمال	الأصول الثابتة
اندونيسيا	أقل من 19	500.000 روبية
ماليزيا	أقل من 25	250.000 دولار ماليزي
تايلاند	أقل من 50	أقل من 2 مليون BAHT
سنغافورة	أقل من 50	250.000 دولار سنغافوري

المصدر :فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة، ليبيا، 2005، ص: 55.

4- تعريف الاتحاد الأوروبي:

سبق وان أشرنا إلى أن هناك اختلاف كبير في المعايير المستخدمة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى في البلدان الأوروبية، الشيء الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى توصية سنة 2003 ترتكز على عدة معايير و هي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية و الاستقلالية، ويمكن تلخيص ما جاءت به هذه التوصية في الجدول الموالي:

الجدول 03 : تعريفات المؤسسات ص و م في الاتحاد الأوربي حسب توصية2003 .

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	الميزانية السنوية (وحدة نقدية أوربية)	الاستقلالية
المصغرة	< 50	≤ 2 مليون	≤ 2 مليون	25 % من رأس المال أو حقوق التصويت لمؤسسة أخرى.
الصغيرة	< 50	≤ 10 مليون	≤ 10 مليون	
المتوسطة	< 250	≤ 50 مليون	≤ 43 مليون	

المصدر :مرزوقي نوال ،معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 – دراسة حالة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص : اقتصاد وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009- 2010 ، ص: 13-14 .

ومن خلال الجدول، يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإتحاد الأوربي تشمل المؤسسات التي لا يمتلك % 25 من رأس مالها أو حقوق التسويق بها من قبل مؤسسة أخرى، علما أن المؤسسات المصغرة هي تلك التي تشغل أقل من 10 عمال أو يقل كل من رقم أعمالها وميزانيتها السنوية عن 2 مليون وحدة نقدية أوربية، أما المؤسسات الصغيرة فهي التي يقل عدد عمالها عن 50 عامل، ويقل كل من رقم أعمالها وميزانيتها عن 10 مليون وحدة نقدية أوربية أو يساويها، بينما تمثل المؤسسات ص.و. .م تلك التي يقل فيها عدد العاملينُ عن 250 عامل، ويقل كل من رقم أعمالها وميزانيتها عن 50 مليون وحدة نقدية أوربية أو تساويها .[2]

[2] مرزوقي - معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على شهادة الإيزو 9000 و 14000 – دراسة حالة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية: تخصص : اقتصاد وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،جامعة فرحات عباس سطيف ، 2009- 2010 ، ص: 14 .

5- **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي[3]:

- **المؤسسات المصغرة:** وشروطها أن تكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من100.000 دولار أمريكي ، ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة الصغيرة:** وهي التي تضم أقل من 50 موظفا وتبلغ أصولها أقل من 03 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

[3] قرومي - سعدون ، حميد ، واقع PMEعائشة ، في الجزائر و الملتقى معوقات في PMEإنشاء في المتخصصة البرامج و الأجهزة دور تقييم :حول الوطني تطويرها ، الجزائري الاقتصاد يومي 03- 04 مارس 2015 ، المركز الجامعي ،تمنراست ، ص:6

ثانيا: أهميتها و خصائصها

01 – أهميتها:

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري لأي اقتصاد وطني إذ بيّنت الإحصائيات المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا أنه من بين 21 مليون مشروعا هنالك ما يقارب 20.5 مليون أي نسبة 98 % من تلك المشاريع يمكن اعتبارها صغيرة و متوسطة [4].

فرغم أن الاقتصاديات المتطورة تقوم على الشركات العملاقة و المتعددة الجنسيات إذ أن هذه الأخيرة تسيطر على الأسواق العالمية غير أن الأعمال الصغيرة أصبحت تحظى باستقطاب كبير إذ تظهر كل الدراسات العلمية و الإحصائيات الحديثة أن هذه المؤسسات واسعة الانتشار.

و قد نلخص أهميتها في النقاط التالية :

1. مصدرا مهما للاستخدام و لتوفير فرص عمل (محرك الوظائف)[1] :

لعل أهم المؤشرات التي تعبر عن حالة اقتصادية لأي دولة (عن حالة الرخاء و الكساد) هو الرقم الذي يعبر عن فص العمل التي تستحدث سنويا، و تشير الإحصائيات أنه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ستحدث و تحلق سنويا مناصب عمل تفوق تلك التي توفرها المؤسسات الكبرى.

2. ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية و مصدر مهم للمنافسة :

لعل أهم الإبداعات و الابتكارات المسجلة خلال القرن العشرين مصدرها هي الأعمال الصغيرة حتى أن الدراسات العلمية تظهر بأن أكثر من ثلث براءات الاختراع في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسجل سنويا يعود لأصحاب المؤسسات الصغيرة[2].

***3. خدمة المشاريع الكبيرة و تنميتها:** تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى و هذا من جلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما فتلعب دور المورد و الموزعة و تقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن .*

***التجديد:** إن الأفراد و المؤسسات الصغيرة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة في الدول المتقدمة بصفة عامة و الولايات المتحدة بصفة خاصة خلال خمسة و عشرين عاما ماضيا، إذ أن المؤسسات الصغيرة التي يديرها أصحابها*

---

(1) ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الميسرة ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية 2004، ص 23.

[1] سعاد نائف البرنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة) ، دار وائل للنشر عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 59 .

[2] سعاد نائف البرنوطي ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

تتعرض للتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات الكبرى لأن المبدعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[3].

4. تنمية و ترقية الصادرات:

لقد اثبتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قدرتها على إنتاج سلع ذات فرص تصديرية، ممّا يؤدي إلى الحصول على العملة الصعبة ، و كذلك إنتاج سلع بديلة للواردات ممّا يؤدي إلى الاحتفاظ بالعملة الصعبة[1] وبالتالي تقليل العجز في ميزان المدفوعات أو حتّى إحداث فائض فيه في بعض الدول ، و ذلك من خلال غزو الأسواق الأجنبية.

فعلى سبيل المثال تمثل صادرات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في دول شرق آسيا بنسبة 40% من مجموع الصادرات في هذه الدول و هو ما يعادل ضعف نسبة صادرات هذه المؤسسات في دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية[2].

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي :

إن القدرة العالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الانتشار الجغرافي و التوسع داخل المجتمعات تستطيع أن تحقق توازنا اقتصاديا و اجتماعيا على عكس المشروعات الكبيرة التي غالبا ما تتمركز في المدن الكبرى، كما أنها تشكل الأرضية الصلبة للاقتصاد الوطني في مواجهة التقلبات الاقتصادية مثل التضخم و الكساد حيث أنها تأثر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل من المؤسسات الكبرى. بالإضافة إلى كونها تلعب دورا هاما في تقليل مخاطر و عواقب الهجرة من المناطق الأقل نموا إلى المناظر الأكثر نموا في الدول نفسها بل إن هذه المشروعات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، كذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمثابة معامل لتدريب و إعداد الكفاءات البشرية في جميع التخصصات و تستطيع أن نطلق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنها "أداة للتنمية العادلة و توزيع الثراء" .

---

[3] عبد الغفور عبد السلام ، رياض الحلبي ، حزم شحادة ، محمد الجيوسي ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2001 ص 13 .

[1] خالد الخطيب، خليل الرفاعي، المنشآت الصغيرة في الأردن أهميتها و المعوقات التي تواجهها و أساليب تمويلها، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف ،17 و 18 أفريل 2006 ص156 .

[2] عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف،2002 ص 52.

02 – خصائصها

أدت المشاكل التي ظهرت عند اعتماد الدول النامية على المؤسسات الكبيرة في التنمية و التي منها : [1]

- انخفاض حجم التراكم الرأسمالي في الكثير من الدول ، و بالتالي صعوبة إقامة مؤسسات كبيرة قادرة على المساهمة في التنمية ؛
- احتكار الدول المتطورة للفن الإنتاجي المتقدم ،و عدم السماح باستغلاله من طرف الدول المتخلفة ؛
- ضيق السوق المحلية بسبب انخفاض القدرة الشرائية للفرد ، الراجعة لانخفاض نصيبه من الدخل الوطني ،و كذلك بسبب منافسة المؤسسات الكبرى الأجنبية التي تنتج سلع ذات جودة عالية بأسعار منخفضة ؛
- انهيار المعسكر الاشتراكي ، الذي كان زعيم المؤسسات الكبرى ، و انفراد المعسكر الرأسمالي بقيادة العالم ؛
- و أهم من كل ما سبق ، هو نجاح الدول المتقدمة باعتمادها على هذا الصنف من المؤسسات في اقتصادياتها .

كل الأسباب السالفة الذكر ، أدت إلى إقناع أصحاب القرار السياسي في معظم دول العالم لضرورة التوجه نحو أسلوب الاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك لما لها من مميزات و خصائص تمثل في الحقيقة تحديات أمام المؤسسات الكبيرة و قد تفرض عليها التكيف إلى حد التحول التنظيمي.

و تتمثل خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي :

❖ **الكفاءة و الفعالية:**[2]تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتوافر الظروف التي تحقق لها الكفاءة و الفعالية بدرجات أعلى كثيرا مما يمكن للمنشآت الكبيرة و العملاقة أن تصل إليه.

و تتحقق هذه الكفاءة و الفعالية لأسباب عديدة منها :

– التركيز في إدارة الأعمال و الموارد ذات القيمة و تحقيق عوائد سريعة و عالية ؛

– القدرة على الانجاز في وقت قصير نسبيا؛

– التعامل المباشر بين رب العمل و العمال و العملاء و الموردين و غيرهم، مما يحقق مزايا الاتصال و القدرة على التأثير السريع

– الإحساس السريع بتغيرات السوق، و الإلمام المباشر من جانب الإدارة بالمتغيرات سواء الايجابية أو السلبية و توجهات المنافسين و أنشطتهم بما يسمح بسرعة التكيف و تعديل أوضاع المؤسسة ،

– وضوح تأثير الدوافع الشخصية لأصحاب المنشأة على صيانة استثماراتهم ن مما يجعلهم يبدون اهتماما مباشرا بكل ما يحقق للمؤسسة النجاح و التفوق.

---

[1] الطيب لحيلح ،(2006): دور المؤسسات الصغيرة و الصغرى و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزئر ،تونس والمغرب)، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17-18 أفريل، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف،ص163

[2] علي السلمي،(1999) : المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة ،دار الغريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر،ص 15،16

❖ **سهولة الإنشاء و التأسيس:** [1] تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصغر حجم رأس مال إنشائها إلى جانب قصر الوقت اللازم لإعداد دراسات تأسيسها بما فيها دراسات جدوى إقامتها و الشروع في إنشائها. كما تتميز بسهولة تنفيذ المباني و تركيب خطوط الإنتاج من ماكينات و معدات ، فضلا عن سهولة تحضير مستلزمات التشغيل من مواد خام و موارد أخرى . كما تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بانخفاض إجراءات تكوينها و كذا انخفاض المصروفات الإدارية بها نظرا لبساطة و سهولة هياكلها الإدارية و التنظيمية .

❖ **الاستمرار في البحث عن الريادة و التميز و متابعة التطورات التكنولوجية:** [2] حيث تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جاهدة إلى تطوير أدائها و عملياتها لتدعيم مركزها التنافسي في البيئة التي تنشط بها .كما تؤمن بأهمية متابعة التطورات التكنولوجية و البحث عن كل ما هو جديد و متطور و جذاب ، كما تؤمن بضرورة اعتماد المدخل التفاعلي مع البيئة و دراسة التطورات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية على المستوى المحلي و الدولي ، و هذا يدعم قدراتها الابتكارية و يعزز من دورها التنافسي

❖ **الاعتماد الجوهري على العنصر البشري :** [3] حيث تعتبر اليد العاملة البنية الجوهرية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ترتبط هذه القوى بعلاقات تنظيمية محددة ، و يسعى العمال إلى تحقيق أهداف المؤسسة و تحقيق أهدافهم الذاتية ، ويطمحون للترقية و الاستقرار الوظيفي و بيئة عمل آمنة ، إضافة إلى أنها تساهم مساهمة فعالة في التخفيف من حدة البطالة و تكلفة أقل من الصناعات الكبرى.

❖ **الاهتمام بدراسة و تحليل حاجات المستهلك** : تتصف هذه المؤسسات بأنها تهتم و بشكل استثنائي و متميز بدراسة و تحليل حاجات المستهلك و رغباته و العمل الجاد على سرعة الاستجابة لإشباع هذه الحاجات و تلبية تلك الرغبات ، و اعتماد الأسلحة التنافسية فيما يتعلق بالجودة و التكلفة و السرعة في تقديم خدماتها لضمان ولاء المستهلك لها .

كما نجد العديد من الباحثين يدرجون في دراساتهم تلك الخصوصيات التي قدمها Marchesnay et Julien المتمثلة أساسا في :

- الحجم الصغير؛ – استراتيجية حدسية و اقل رسمية (Formalisé)؛
- التركيز على الشخصية المسيرة؛ – قرب جواري لدى الأعوان؛ – ضعف تخصص العمل ؛
- نظام معلومات خارجي بسيط و ضعيف و يعتمد على الاتصالات المباشرة .

---

[1] خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي ، معدل و عوامل انتشار المنشات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية ,مجلة الادارة العامة العدد الثاني المجلد 41,سنة 2016 ص 314.

[2] فلاح حسن الحسيني ،(2006): إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، الطبعة العربية الأولى ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،الأردن، ص 24

[3] عبد العزيز جميل مخيمر ، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم،(2007) : دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ،الطبعة الثانية، منشورات المنظمة العربية للتنمية ، مصر، ص 31

المطلب الثاني: معايير تصنيفها والصعوبات التي تواجهها

أولا: معايير تصنيفها:

عموما يمكن القول أن هذه المعايير التي تميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة متعددة ، وقد تصل في بعض الدول كبلجيكا إلى 18 معيارا ،لذلك وقع شبه إجماع عام بين الكتاب والمؤسسات ومراكز البحوث والهيئات الحكومية والبنوك ومختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تقسيم هذه المعايير الأكثر أهمية وشيوعا إلى معايير كمية و أخرى نوعية .

1.2 : المعايير الكمية :

إن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لجملة من المعايير والمؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تميزها عن باقي المؤسسات ومن بين هذه المعايير:

أ- معيار عدد العمال (حجم العمالة) :

تعتمد بعض الدول في تعريفها وتصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد العمال ويختلف هذا العدد من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف درجة النمو والتقدم الصناعي ويتميز هذا المعيار بما يلي :

- البساطة وسهولة استخدامه عند المقارنة بين المؤسسات المختلفة الأحجام ؛
- الثبات النسبي حيث لا يتأثر هذا المعيار بالمتغيرات في قيمة النقود نتيجة عامل التضخم ؛
- سهولة الحصول على البيانات إلى حد كبير من أصحاب الأعمال .

ويمكن إعطاء المثال التالي لتوضيح اختلاف هذا المعيار في بعض دول العالم.

جدول رقم (1) : تحديد حجم المؤسسات وفقا لمعيار عدد العمال في بعض دول العالم

الدول	المؤسسات المصغرة	الصغيرة	المتوسطة
بلجيكا	1- 50	51- 200	201+
الدانمارك	1- 50	51- 200	201+
الولايات المتحدة الأمريكية	1- 250	251- 500	501+
فلندا	1- 50	51- 200	201+
سويسرا	1- 20	21- 100	101+

المصدر : فوزي فتات ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أسباب وجودها وآفاقها المستقبلية ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية ،سعيدة، 14، 15 ديسمبر 2004، ، ص77

وهناك دول أخرى تصنف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب حجم العمالة كما يلي:

جدول رقم (2): تصنيف حجم المؤسسة وفق معيار عدد العمال في دول أخرى

الدولة	عدد العمال الأقصى
الولايات المتحدة لأمريكية	أقل من 500 عامل
اليابان	أقل من 300 عامل
ألمانيا	أقل من 300 عامل
الهند	أقل من 100 عامل
الكويت	أقل من 500 عامل
العراق	أقل من 500 عامل

Source : Ziban : première rencontre Interentreprises : « Dynamisation de la gestion de la PME : Innovation, Tic formation» BISKRA les 12,13 Avril 2004 ,p 5

أما المؤسسات الكبيرة فهي التي تستخدم عدد الآلاف من العمال والمؤسسات العملاقة مئات الآلاف من العمال.

أهم الانتقادات الموجهة لمعيار العمالة :

– العمالة ليست هي العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية حيث توجد الكثير من العناصر الأخرى المتداخلة مثل رأس المال المستثمر نوعية المعدات المستخدمة ومدى تطورها ،كما أن استخدام التكنولوجيا المتطورة قد يؤدي إلى تخفيض عدد العمال

–كما أن هذا المعيار يثير جدلا كبيرا بشأن اعتبار العمالة المؤقتة من العوامل المحددة لحجم المشروع ؛

–كما أن الإنتاجية الحدية للعمل مختلفة بين مؤسسة وأخرى ومن دولة إلى أخرى .

ب– معيار رقم الأعمال :

يعتبر معيار رقم الأعمال من بين المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ، ويعتبر معيارا صادقا لمستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية ويستخدم هذا المعيار بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار:

هذا المعيار تشوبه بعض النقائص حيث أن رقم الأعمال يمكن أن يزداد ليس نتيجة كفاءة المؤسسة الإنتاجية وإنما نتيجة زيادة أسعار السلع والخدمات وفقا لقانون العرض والطلب؛

رغم أهميته إلا أنه ذو دلالة ضعيفة لأنه لا يشمل كل الأرباح والتكاليف كما أنه لا يشمل المخزونات الإضافية المحصل عليها من طرف المؤسسة ،كما أنه لا يدل دلالة كافية على عوامل الإنتاج المستعملة فقد يتساوى رقمي الأعمال لمؤسستين أو أكثر رغم الاختلاف الكلي في عدد العمال المشتغلين بها.

ولهذا الغرض فان الخبراء الاقتصاديون يستخدمون معيارا آخر على نطاق أوسع وهو معيار القيمة المضافة.

ج– معيار القيمة المضافة :

وهو أحسن تعبيرا من معيار رقم الأعمال ، حيث تمثل القيمة المنتجة الجديدة في المؤسسة ، وهي مقياس يتأثر بكل العوامل الأخرى فشمولها لعوائد عوامل الإنتاج المختلفة تستطيع التعبير عن قيمة هذه العوامل بشكل يسمح بالمقارنة بين المؤسسات في نطاق أوسع من كل المؤشرات كما أن هذه القيمة نستطيع بواسطتها تتبع تطور المؤسسة عبر الزمن.

د– معيار رأس المال:

وهنا يجب أن نميز بين :رأس المال القانوني و رأس المال المالي(الدائم) و رأس المال الفني (التقني) .

– **رأس المال القانوني** :وهو رأس مال المؤسسة عند التأسيس والملاحظ أن المقارنة بهذا الأساس تصادم مع الزمن تأسيس المؤسسة نظرا لأن هذا الزمن له تأثير على قيمة الأموال المرصدة للمؤسسة ،كما أن تأثير التضخم أو تغيير قيمة النقود يكون حسب الفترة الزمنية ، بالإضافة إلى ذلك أن المؤسسة قد ترفع من رأس مالها بواسطة الاحتياطات المختلفة (قانونية أو غير قانونية) وهذه الاحتياطات لها دور في اتساع المؤسسة وحيازتها على عوامل إنتاج أخرى.

– **رأس المال المالي (الدائم)**: ويتكون من رأس المال الذي تأسست به المؤسسة بالإضافة إلى كل الاحتياطات والديون لأجل طويل ، حيث تؤثر هذه العناصر مجملة في تكوين أصول المؤسسة التي تقابلها عادة، كما أن رأس المال المالي يؤثر تأثيرا مباشرا على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى إمكانية الاقتراض وتوسعها.

– **رأس المال التقني** : وهو يعبر عن رأس المال الثابت بالمعنى الاقتصادي عند ماركس ، وهذا النوع من رأس المال يبدوا أحسن مقياس لحجم المؤسسة الاقتصادية ولكن إذا كانت في نفس الفرع من النشاط الاقتصادي ، فلا يصح مثلا أن نقارن بين مؤسسة تجارية مع مؤسسة صناعية بهذا المقياس لأن طبيعة الأولى لا تستلزم رأس مال ثابتا كبيرا، ورغم أهمية هذا المعيار في تحديد حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة غير أنه يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع إنتاج لآخر ،فعلى سبيل المثال لا الحصر نجده في الفلبين والهند و كوريا الجنوبية وباكستان يتراوح بين 35 إلى 200 ألف دولار ،أما في بعض الدول المتقدمة فقد يصل إلى 700 ألف دولار ،وقد يزيد أو ينقص عن ذلك في دول أخرى ،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

جدول يوضح اختلاف معايير رأس المال المستثمر في(*) PME/(**) PMI في بعض الدول:

جدول رقم (3) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب معيار رأس المال المستثمر في بعض دول العالم.

الدولة	قيمة رأس المال المستثمر
الكويت	أقل من 70 ألف دولار
اليابان	أقل من 300 ألف دولار
الهند	أقل من 200 ألف دولار
كوريا	أقل من 200 ألف دولار
مصر	أقل من 100 ألف دولار

Source : Zibans Première rencontre Interentreprises:« Dynamisation de la gestion de la PME : innovation, Tic, Formation »,op .cit , p5.

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المعيار :

- تقييم الأصول الثابتة حيث نجد أن عنصر الأرض والمباني يثيران جدلا كبيرا ،باعتبار أن أحدهما قد يكون مؤجرا أو وفرته الدولة للانتفاع،ولهذا نجد أن البعض يستبعد الأراضي أو المباني من التعريف
- أحيانا أخرى نجد أن الآلات والمعدات مؤجرة وليست ملكا للمؤسسة؛
- هذا المعيار يواجه العديد من المشاكل منها عدم قدرة صاحب العمل على التمييز بين رأس المال الخاص به و ذلك الخاص بالمؤسسة وكذلك الصعوبات المتعلقة بتقويم الأصول من حيث الاختلاف في عمرها الإنتاجي بالإضافة إلى الاختلاف بين المؤسسات في تقويم بعض الأصول كالمخزون و البضاعة تحت التصنيع.[1]

و لهذا الغرض وجد معيار أخر يسمى :

هـ- معيار رأس المال / العمل: (K/L) أو معامل رأس المال :

يعتبر معيار كل من عدد العمال ومعيار رأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة ولكن من المحتمل أن الاعتماد على أي منها منفردا قد يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة ،فقد نجد عدد العمال لدى مؤسسة ما قليل ولكن لا يعني ذلك أن حجمها صغير حيث من المحتمل أن يكون رأس المال بها كثيرا أي تستخدم رأس المال الكثيف وبالتالي تصنف حسب معيار رأس المال كبيرة؛وربما يحدث العكس فنجد رأسمالها صغير وحجم

(*) : Petites et Moyennes Entreprises

(**) : Petites et Moyennes Industries

[1]: نصر المنصو ر كاسر ر،شوقي ناجي ،" إدارة المشروعات الصغيرة "، دار حامد للنشر عمان ،الأردن، 2000 ص ص 42-43.

العمالة كبيرة فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة،وبهذا وجد سبب آخر يجمع بين المعيارين هو رأس المال/ العمل (K/L) والذي يعني حجم رأس المال المستخدم بالنسبة لوحدة واحدة من العمل أي كمية رأسمال اللازم لتوظيف عامل واحد حيث أن هذا المعامل يكون ضعيفا في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لأنها ليست كثيفة رأس المال ، وكبيرا في المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لرأس مال كبير.

2.2 : المعايير النوعية :

نتيجة لاختلاف درجات النمو، واختلاف المستوى التكنولوجي، فان المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد و وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولتوضيح الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها:

- **الاستقلالية** : ونعني بها استقلالية المشروع عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى، ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني ،وأيضا استقلالية الإدارة والعمل، وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة ،بمعنى أنه يتحمل الطابع الشخصي ،و تفرد المدير في اتخاذ القرارات وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة فيما يخص التزامات المشروع اتجاه الغير.
- **الملكية** : من مميزات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الملكية الفردية وغير تابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال، قد تكون ملكيتها عامة كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية) وقد تكون الملكية مختلطة .
- **الحصة من السوق**: الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة وذلك للأسباب التالية:
  - * صغر حجم المؤسسة؛
  - * صغر حجم الإنتاج ؛
  - * ضآلة حجم رأس المال ، محلية النشاط ؛
  - * الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي تتميز بضيقها؛
  - * المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات و الظروف.
- **محلية النشاط**: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة.

إزاء كل هذه المعطيات فان معيار عدد العمال وقيمة الأصول يعتبران عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة (تجارة، خدمات) كما يوضحه الجدولان التاليان :

جدول رقم(4) : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الدول المتقدمة

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0- 49	أقل من $3x10^6$ $	صغيرة
50- 200	$3x10^6$ $ إلى أقل $12x10^6$	متوسطة
200- 499	$12x10^6$إلى أقل من $20x10^6$	كبيرة
500 فما فوق	أكبر من $20x10^6$	كبيرة جدا

المصدر : عبد الرحمان بن عنتر ،عبد الله بلوناس، (مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية)، أبحاث روسيكادا، العدد الأول،جامعة سكيكدة، ديسمبر 2003، ص120

جدول رقم (5) : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خارج القطاع الصناعي (التجارة و الخدمات) في الدول المتقدمة

عدد العمال	قيمة الأصول بالدولار	نوع المؤسسة
0-49	أقل $2x10^6$	صغيرة
50-99	$2x10^6$إلى أقل من $20x10^6$	متوسطة
100 أكثر	$20x10^6$ فما فوق	كبيرة

المصدر :عبد الله بلوناس ،(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة قي ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية)،(في)، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي ، الشلف، 17 ،18 أفريل 2006 ،ص126.

ثانيا: أهم الصعوبات التي تواجهها

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من المشكلات الهامة ، تختلف من حيث شدتها ، خطورتها ، مدى تأثيرها على مسار هذه المؤسسات و تهديدها لوجودها أو احتمالات نموها ، و يعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا من اجل إيجاد أفضل السبل و الوسائل لمعالجتها.

يمكن تصنيف هذه المشكلات التي تتأثر بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك المميزات الخاصة بها من زاوية البيئة الخاصة التي تعيشها هذه المؤسسات سواء البيئة الداخلية (الظروف الداخلية و الخاصة بكل مؤسسة) و البيئة الخارجية (الظروف الخارجية للمؤسسات) كما يوضح الشكل الموالي.

شكل رقم(01): الظروف الداخلية و الخارجية للمؤسسة

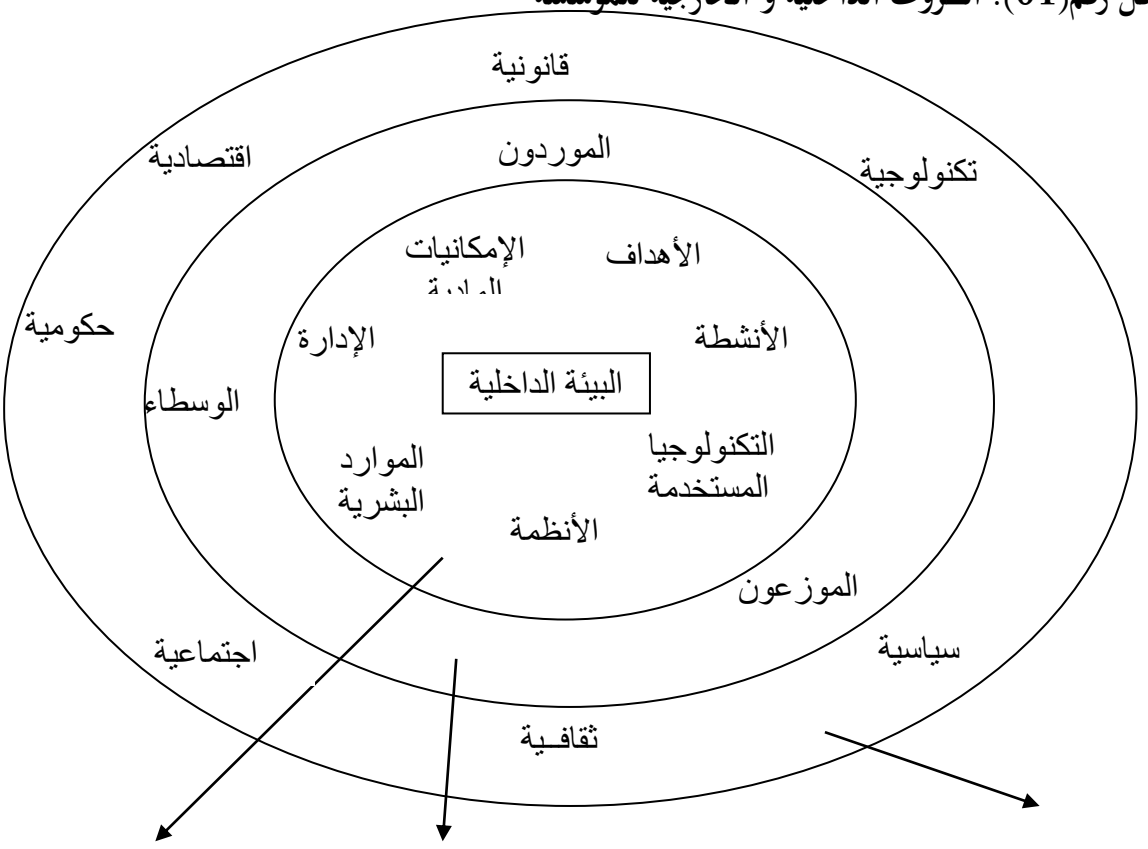

البيئة الخارجية البيئة الخارجية الخاصة البيئة الداخلية للمؤسسة

المصدر: سيد ناجي مرتجي،(2004) : المشروعات الصغيرة و المتوسطة: المفهوم و المشكلات و إطار التطوير،ندوة : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات و آفاق التنمية ، المنعقدة 18-22 جانفي ، القاهرة ، مصر، ص6

و بالنظر إلى الشكل السابق يتضح أن المشكلات قد تكون داخلية مثل:

- نقص الخبرة و الإمكانيات ؛ - قصور الجهود التسويقية ؛
- قصور في الإدارة و الأنظمة ؛ - المستوى التكنولوجي غير المناسب؛

كما تتولد مشكلات من الظروف الخارجية مثل:

- عدم وجود مساعدات حكومية أو قانونية تحد من نشاط المشروع؛
- المنافسة من المشروعات الكبرى؛ -عدم توافر التمويل الكافي.

❖ **نقص الخبرة و الإمكانيات** : [1] فمن البديهي أن مدراء الأعمال الصغيرة إنما يحتاجون إلى الخبرة المناسبة في المجال الذي يريدون الاستمرار فيه ، حيث أن الحاجة قائمة و بشكل مستمر لاكتساب الخبرة العملية بالإضافة إلى معرفة طبيعة الأعمال ، حيث تساهم هذه الخبرة في تفعيل القدرات و توجيهها نحو خدمة المشروع و زيادة القدرة على استقرار السوق و دراسة و تحليل المتغيرات البيئية المختلفة، كما تعمل على إرساء جزء من دعائم المشروع و نجاحاته المستقبلية خاصة في ظل توظيفها للموارد المتاحة بشكل صحيح . كما أن الخبرة يمكن أن توضح الفشل من النجاح ، و لذلك اهتمت العديد من الدراسات الإدارية بما يسمى بمنحنى الخبرة ، حيث أن تزايد الخبرة سوف ينعكس ايجابيا على تحسين الأداء في مجالات متعددة و يحقق النجاحات المتميزة .

❖ **قصور في الإدارة و الأنظمة:** [2] لعل أولى المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الحصول على التراخيص الرسمية لممارسة النشاط و التي تستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات، بالإضافة إلى ذلك تكلفته العالية رسميا أو بصورة غير رسمية ، أما تلك التي تمارس نشاطها دون تراخيص رسمية فإنها تتعرض عند اكتشاف الرسميين لها إلى إجراءات عنيفة تصل إلى حد السجن و الغرامات الباهظة أو الإغلاق أو الإزالة المكانية من موضع النشاط في بعض الحالات . و ذلك بحجة تنفيذ القوانين إلا أنها في حالات أخرى يؤجل تنفيذ هذه اللوائح إذا ما تم إرضاؤهم بهدايا باهظة الثمن.

و يلاحظ أن أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عادة ما يكونون من طبقات اجتماعية بسيطة و ليست بذات الأهمية على المستوى السياسي مما يجعلهم غير قادرين على نقل شكاويهم أو توصيل وجهات نظرهم إلى كبار المسؤولين في الإدارات الحكومية .

❖ **المستوى التكنولوجي غير المناسب** [3]:يعتبر عدم اختيار المستوى التكنولوجي المناسب و انخفاض مستوى الجودة و ارتفاع تكاليف التشغيل، كلها عوامل أدت إلى انخفاض الإنتاجية ، و أن افتقار المصانع الصغيرة لمفاهيم الجودة و تطبيقاتها نتائج سلبية من أهمها تسرب إنتاج معيب إلى الأسواق أو إعادة تشغيل المعيب و الذي يعني تكلفة إضافية ، و بالتالي فان التغيير الدائم للمنتجات و الخدمات و التصميم يستمر بخطى متسارعة على المستوى العالمي ، و يمثل التهديد الأساسي لبقاء المؤسسة الصغيرة التي تنتج سلعا استهلاكية و بسيطة و بدون الوصول إلى قدرة فنية تساهم في تطوير المنتجات ، و بالتالي فإن أعمار هذه المؤسسات سوف تكون قصيرة بالضرورة

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 31،32

[2] عبد الرحمن يسري أحمد،(1996): تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 1996، ص 30

[3] عبد الرحمن بن عنتر ، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره ، ص 124

❖ **قصور الجهود التسويقية:** [1] تعاني عادة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في بداية نشاطها من نقص الكفاءات التسويقية و القوى البيعية عموما و عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ، و نقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل ظروف المنافسة و شدتها بين هذه المشروعات مع بعضها البعض من ناحية ، و المنافسة مع المؤسسات الكبيرة من ناحية أخرى ، و المنافسة الخارجية من ناحية ثالثة ، خاصة في ظل العولمة و تحرير التجارة الخارجية .

أما المشكلات التي تتولد عن الظروف الخارجية؛ فأغلبها بسبب عدم وجود برامج تعنى خاصة بهذا النوع من المؤسسات، و إن وجدت لا تطبق بجدية نظرا للتجاوزات العدة التي تقع ، و التغيرات القانونية التي يستغلها المسئولون غير الأكفاء الذين لا يهمهم تطور البلاد. و أهم مشكل تعاني منه هذه المؤسسات هو عدم توفر التمويل الكافي، و هذه ما سيتناوله الباحث في المطلب الثاني من المبحث الموالي.

كل المشاكل السالفة الذكر لها دور في فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء من قريب أو من بعيد .لكن يمكن إرجاع أسباب فشلها لجذر رئيس واحد هو سوء ممارسة العملية الإدارية ، أما الأوجه الحاسمة لذلك فتتمثل في الآتي: [2]

1- إهمال ما يجرى في البيئة (كليا أو جزئيا) من تغيرات و/أو عدم تكيف أو استجابة لتلك التغيرات، حيث من المعروف أن البيئات المختلفة لا يمكن أن تحظى بالاستقرار و بشكل دائم . وقد لا يهمل مالك المشروع البيئة و ما يجري فيها ، إلا أنه يخطئ في تفسير المؤشرات التي تظهر؛

2- فقدان الاتجاه و عدم وجود استراتيجية واضحة يستهدي بها في اتخاذ القرارات . وقد تحل بدل ذلك الأهداف قصيرة الأمد ، و الرغبة في تحقيق الربح السريع ، بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير متناسقة أو متناقضة؛

3- عدم معرفة السوق و بشكل خاص حاجات و رغبات العملاء و أذواقهم و السمات المميزة لهم المؤثرة في السلوك الشرائي ؛

4- ضعف القدرات القيادية ، سواء في جانب التوجيه أو التحفيز للعاملين ، و الذي يؤدي إلى مظاهر سلبية عديدة تتعلق بالموارد البشرية في اجتذابها أو الاحتفاظ بها أو إنتاجيتها و عطائها للمشروع؛

5- الرغبة العالية للسيطرة لدى المالك، و التي تنعكس في سوء أداء وظيفة التنظيم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتمثلة في الإبعاد التالية:

- تركز القرارات في يد شخص واحد و هو المالك ؛
- ضيق الوقت لدى المالك و انهماكه المستمر في العمل لقيامه بأعمال كثيرة ؛

6- الضعف في المتابعة و القصور في الملومات و الوسائل الرقابية .

---

[1] عبد الرحمن بن عنتر ، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره ،ص 125

[2] محمود حسين الوادي،(2005) : المشروعات الصغيرة : ماهيتها و التحديات الذاتية فيها مع الإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة ، (العدد الأول)، مصر، ص24،25

المبحث الثاني: واقعها في الجزائر ،أهميتها ،التحديات التي توجهها وسبل إنجاحها

تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين تناول المطلب الأول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها إما المطلب الثاني فقد عالج التحديات التي تواجهها وسبل إنجاح هذه المؤسسات.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها

أولا: تعريفها: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة لتهميش الجزائر لهذا النوع من المؤسسات أدى ذلك إلى غياب تعريف دقيق إلا بعد التسعينات من القرن الماضي حيث شهدت الجزائر تطورات اقتصادية هامة ، وتبنت إصلاحات هيكلية عميقة أعطت القطاع الخاص دورا كبيرا ومتزايدا لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،في ظل الانفتاح الاقتصادي والعولمة ، ورغبة الجزائر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا في ظل الشركة الأورو متوسطة وقد انعكس هذا التطور على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبلغ درجة كبيرة إلى أن أفردت الدولة وزارة خاصة تهتم بشؤونها سميت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 وقع على عاتقها ما يلي :

- إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تأهيل المؤسسات القائمة وتحديثها والرفع من تنافسيتها؛
- تقديم المساعدات التقنية والإنتاجية والتسويقية...الخ .
- تقديم المشورة اللازمة وفتح قنوات الاتصال؛
- وضع الأطر القانونية والإطار التشريعي لعمل هذه المؤسسات؛
- القيام بالدراسات والندوات والملتقيات للتعريف بها؛
- القيام بالإحصائيات الخاصة بالقطاع.

وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد الأحدث في الجزائر والمتضمن في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18/01 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ 2001/12/12 والذي يعد مرجعا لكل برامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات وإعداد ومعالجة الإحصائيات المتعلقة بهذا القطاع، وفي المادة الرابعة جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي " تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات ،تشغل من واحد إلى مائتان وخمسين شخصا ،وأن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دج، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دج، وتستوفي معايير الاستقلالية "[1]وقد جاء في المادة الخامسة تعريف المؤسسة المتوسطة بشكل

[1] المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر 2001 ص ص 7-8.

مفصل إذ تنص على أن " تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل من خمسين إلى مائتان و خمسين شخص ، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دج "[2]

أما في المادة السادسة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة الصغيرة كما يلي:

" تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين عشرة وتسعة وأربعين شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دج، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دج ".[3]

المادة السابعة من نفس القانون فقد جاء تعريف المؤسسة المصغرة كما يلي : " تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار. [4]

نلاحظ من خلال التعاريف الواردة في المواد 4-5-6 و 7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعتماده على عدد العمال أي المعيار العددي وعلى رأس المال أي المعيار المالي لإيجاد حدود بين المؤسسات الأخرى ووضع تعريف لها وهي أكثر المعايير شيوعا واستخداما،مع العلم أن المشرع الجزائري استوحى من التعريف الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي.

والجدول التالي يوضح المعايير الكمية المعتمدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

جدول رقم (6): المعايير الكمية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعيار	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
نوع المؤسسة	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	1	9	1 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 مليون دج
صغيرة	10	49	20 مليون دج	200مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200 مليون دج	2مليار دج	100مليون دج	500 مليون دج

المصدر : المواد 4 الى 7 من القانون رقم 01 -18 ، (المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، 12 ديسمبر 2001 ،أنظر الملحق رقم (1).

[2] المادة الخامسة من نفس المرجع السابق ص ص 8-9.

[3] المادة السادسة من المرجع السابق– ص9.

[4] المادة السابعة من نفس المرجع – ص9.

لقد وردت بعض التعديلات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث أصبحت تعرف على أنها كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 1 إلى 250 عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي (04) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (01) مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية[1]

الجدول رقم 07 : التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	حجم العمالة	رأس المال	مجموع الأصول
مصغرة	أقل من 10 عمال	أقل من 40 مليون دج	لا يتجاوز 20 مليون دج
صغيرة	من 10 إلى 49 عاملا	أقل من 400 مليون دج	لا يتجاوز 200 مليون دج
متوسطة	من 50 إلى 250 عاملا	بين 400 مليون و04 ملايير دج	بين 200 و01 مليار دج

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 08،09،10ص 06

من الملاحظ أنه رغم الاختلاف في المعايير المعتمدة إلا أنها تشترك في أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات ذات عدد معين من العمال، رقم أعمال معين، تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي، التكنولوجيا غير معقدة، انخفاض التكاليف والجهود الإدارية، والأهم أنها تعد عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما أن وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يخلو من الأهمية والمزايا حيث أنه يسهل التنسيق بين الجهات والمؤسسات في ما يخص مجال الدعم والمساندة، التعامل بوضوح مع المشاريع الدولية خاصة المعنية بالتمويل وترشيد استغلال الموارد المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05، ص 05.

ثانيا: أهميتها:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال تطور تعدادها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2011-2015 كما يلي:

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع العام والخاص:

لملاحظة تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام والقطاع الخاص، ندرج الجدول التالي والذي يمثل الفروقات بين (2011-2015).

جدول رقم08: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعين (العام والخاص) (2011-2015).

السنوات	2011	2012	التغيير	2013	التغيير	2014	التغيير	2015	التغيير
خاص	658737	711275	7,39%	777259	8,49%	851511	8,72%	934037	8,84%
عام	572	557	-2,69%	557	0,00%	542	-2,77%	532	-1,88%
مجموع	659309	711832	7,38%	777816	8,48%	852053	8,71%	934569	8,83%

2016./08/Source: Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26- 05

بالنسبة لتطور عدد المؤسسات، فالقطاع الخاص عرف تطور بنسب سنوية متقاربة تجاوزت في أغلبها 8 % بين 2011 و2015 حيث وصل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنة الأخيرة 934037 مؤسسة. وهذا نتيجة اهتمام الدولة بدعم هذه المؤسسات الخاصة من خلال صناديق دعم وإجراءات وقوانين جبائية ، أما مؤسسات القطاع العام، فعكس سابقتها فقد شهد انخفاضا قرابة 03 % بين 2011 و 2012 ليبقى ثابتا في 2013 ليعاود الانخفاض بنسبة تقرب النسبة الماضية في السنتين السابقتين . ويمكن أن يرجع هذا الانخفاض إلى السياسة المنتهجة من طرف الدولة والمتعلقة بالخوصصة والدمج والغلق للمؤسسات الفاشلة

2- مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

السنوات	2011	النسبة من الاجمالي	2012	النسبة من الاجمالي	2013	النسبة من الاجمالي	2014	2015
خاص	5137,46	84,77%	5813,02	87,99%	6741,19	88,30%	غير متوفر	غير متوفر
عام	923,34	15,23%	793,38	12,01%	893,24	11,70%	غير متوفر	غير متوفر
مجموع	6060,8	100%	6606,4	100%	7634,43	100%	غير متوفر	غير متوفر

الجدول رقم 09: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاعين (العام والخاص) (2011-2013).

Source : Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26- 05 2016./08/

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا وجود تطور محسوس لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ، حيث ارتفعت قيمته من 6060,8 مليار دج سنة 2011 إلى 7634,43 مليار دج خلال سنة 2013، أي بنسبة نمو قدرت بـ 20.61%، وتعود هذه الزيادة إلى القطاع الخاص الذي تطورت مساهمته بنسب متزايدة لتصل نسبة تمثيله من الإجمالي 88,30% سنة 2013 بعدما كانت 84,77% سنة 2011 عكس القطاع العام الذي انخفضت نسبة مساهمته من 15,23% سنة 2011 إلى 11,70% سنة 2013. وهذا راجع للأسباب المذكورة سابقا.

للوقوف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق القيمة المضافة ندرج الجدول التالي

جدول رقم 10 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة حسب القطاعين (العام والخاص) (2011-2014).

السنوات	2011	النسبة من الاجمالي	2012	النسبة من الاجمالي	2013	النسبة من الاجمالي	2014	النسبة من الاجمالي	2015
خاص	4895,64	84,13%	5553,31	90,42%	6741,19	88,30%	7041,66	89,75%	غير متوفر
عام	923,34	15,87%	588,44	9,58%	893,24	11,70%	804,47	10,25%	غير متوفر
مجموع	5818,98	100%	6141,75	100%	7634,43	100%	7846,13	100,00%	غير متوفر

Source: Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26- 05 /08./2016

من خلال الجدول يتبين المساهمة الفعالة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في خلق القيمة المضافة التي تطورت نسبتها من الإجمالي من 84.13% سنة 2011 إلى أكثر من 89 % سنة 2014. في حين المؤسسات العمومية شهدت نسبة مساهمتها انخفاضا كبيرا لتنتقل من نسبة مساهمة 15,87% من الإجمالي سنة 2011 إلى نسبة 10,25% سنة 2014 وهذا ما يؤكد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

وهذا بالرغم من العديد من الباحثين والواقع الدولي يثبت أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تضيف قدرا كبيرا من المرونة و التنوع في الهيكل الصناعي ، خاصة في مجال إنتاج التركيبات الجزئية المستعملة في عمليات التجميع الصناعي والمنتجات التي تطلب كميات قليلة .

كما أن تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار عامة ، و في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة يؤدي إلى اتساع الوعاء الضريبي و منه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة ، توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية و تدعيم الاستثمار الداخلي.

و نلاحظ انه خلال السنوات الأخيرة أصبحت مساهمة القطاع الخاص في رفع مداخيل الخزينة من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة في ارتفاع ، و من جهة أخرى فإن تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له اثر على الاستهلاك و تحسين مستوى المعيشة للأفراد و ذلك من خلال توفير المداخيل للأفراد، و هذه المداخيل ستترجم إلى

طلب إضافي في السوق و منه تحقيق الانتعاش الاقتصادي ، أما الجزء الذي لا يستهلك من الدخل يوجه إلى الادخار و منه توفير مصادر إضافية لتمويل الاستثمار.

أما في ما يخص عدد الأجراء المسجلين في كلا القطاعين، ندرج الجدول التالي و الذي يمثل الفرق بين السنتين (2011-2015).

جدول رقم 11 : تطور عدد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011 -2015).

السنوات	2011	2012	التغيير	2013	التغيير	2014	التغيير	2015	التغيير
خاص	1676111	1800742	6,92%	1953636	7,83%	2110665	7,44%	2327293	9,31%
عام	48086	47375	-1,50%	48256	1,83%	46567	-3,63%	43727	-6,49%
مجموع	1724197	1848117	6,71%	2001892	7,68%	2157232	7,20%	2371020	9,02%

2016./08/Source: Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26- 05

بالنسبة لعدد الأجراء، فقد عرف تطورا ملحوظا بين 2011 و 2015 حيث وصلت نسبة هذا التطور في القطاع الخاص من 6.92 إلى ما يقارب 9.31 %، ويرجع ذلك إلى عدد المؤسسات المنشأة خلال هذه الفترة نتيجة دعم القطاع. أمّا فيما يخص القطاع العام فقد شهد تذبذبا لينتقل من الانخفاض إلى الزيادة ومن ثم العودة للانخفاض ، وهذا بسبب عدم التوافق بين خلق مناصب عمل في المؤسسات التي بقيت في النشاط والمناصب المفقودة نتيجة غلق أو تخفيض العمالة في مؤسسات أخرى.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجهها وسبل إنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: التحديات التي تواجهها

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من التحديات، منها ما تعود إلى قضايا فنية، تنظيمية وتمويلية، وأخرى تتعلق بالمنافسة العالمية في ظل العولمة، ونلخص فيما يلي أهم هذه التحديات:

1- تحديات العولمة:

تضع التحولات الجارية على الصعيد العالمي الناتجة عن ظاهرة العولمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام تحديات كبيرة من بينها:

أ- تحدي التكتلات الاقتصادية: سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول نحو التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى زيادة درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية، الأمر الذي سينعكس بدوره على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- ثورة المعلوماتية: تشير الدلائل الحالية أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا مايضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات، ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين.

ج- تحدي الإصلاح الاقتصادي: إن سياسة تحرير الأسواق والانفتاح على العالم الخارجي، والانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي للدخول في المشاريع الاقتصادية العالمية، كل ذلك يتطلب هيكلة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يكفل قدرته على التفاعل مع البرامج والخطط التنموية، ومساهمته في استحقاقات إنجاح برامج الاصلاح الاقتصادي.

د- تحدي التنافسية العالمية: تعرف القدرة التنافسية بأنها " قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة" ، وعليه فإن التحدي الأساسي أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية، خاصة وأن الكثير من المنتجات الجزائرية هي منتجات تقليدية. ولا تعتمد في كثير من الأحيان على التكنولوجيا المتقدمة، خصوصا الصناعية منها، التي لا تملك غالبيتها القدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية، هذا يستدعي ضرورة انطلاق روح الإبداع لإنتاج منتجات ومبتكرات جديدة تتجاوز حدود المنتجات التقليدية إلى المنتجات المتطورة تكنولوجيا، مع ضرورة الحفاظ على الجودة الشاملة للخدمات والسلع المقدمة، كي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غزو السوق العالمية أو على الأقل حماية نفسها من الصناعات الأجنبية.

2- تحديات تسويقية وإدارية:

تعتبر التحديات التسويقية من أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتختلف هذه الصعوبات باختلاف نوع المؤسسة وطبيعة النشاط الذي تمارسه. وتتمثل أهم الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات في هذا المجال فيما يلي:

* انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية نتيجة لعدم قدرتها على توفير معلومات السوق المحلي والخارجي وأذواق المستهلكين بالإضافة إلى مشاكل ارتفاع تكاليف النقل وتأخر العملاء في تسديد قيمة المبيعات وعدم دعم المنتج الوطني بالدرجة الكافية.

* عدم وجود منافذ تسويقية منتظمة لتعريف المستهلك المحلي والخارجي بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات فضلاً عن ضيق نطاق السوق المحلي، وعدم إتباع الأسلوب العلمي الحديث في مجال التسويق ونقص الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والتغليف وأذواق المستهلكين .... الخ. الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات على تسويق منتجاتها.

* تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة في غالب الأحيان بدافع التقليد أو المحاكاة أو لاعتياده على استخدام هذه السلع الأجنبية مما يحد من حجم الطلب على المنتجات المحلية.

* عدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية مما يؤدي إلى منافسة المنتجات المستوردة لمثيلاتها من المنتجات المحلية وقيام بعض المؤسسات الأجنبية بإتباع سياسات إغراقيه لتوفير منتجاتها للأسواق المحلية بأسعار تقل عن أسعار المنتج المحلي، مما يؤدي إلى ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية العاملة في هذه الصناعات.

* اتجاه نسبة كبيرة من هذه المؤسسات إلى القيام بالبيع المباشر للمستهلك النهائي أو المستخدم الصناعي أو بالبيع لتجار التجزئة الصغار مما يؤدي إلى زيادة الأعباء التسويقية لهذه المؤسسات .

* عدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة حيث يسود في إدارة هذه المؤسسات نمط المدير المالك الذي يجمع عادة بين وظائف الإدارة والتمويل والتسويق وغيرها بالإضافة إلى عدم وجود التخصص الوظيفي بالمعنى المعروف في مجال ترتيب الوظائف والمحاسبة والاقتصاد وغيرها، وعدم وجود تنظيم إداري واضح المعالم لسير العمل في أقسام وإدارات المؤسسة.

* تعاني معظم هذه المؤسسات من عدم معرفتها بقواعد وأساليب التعامل مع الجهات الإدارية الرسمية في الدولة كالسجلات الصناعية مما يؤدي إلى طول الوقت اللازم لانجاز معاملاتها.

* نقص المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

3-: تحديات الفنية:

تعتبر الدراسات الفنية ودراسات الجدوى الاقتصادية وتوافر المعلومات الحديثة والدقيقة عن حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من الأساسيات لإقامة واستمرار أي مشروع خاصة في المجال الصناعي، إلا أنه أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد في العمل عادة على خبرات وقدرات أصحابها، كما تستخدم أجهزة ومعدات تكون أقل تطورا من تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة، أو لا تتبع أساليب الصيانة والإنتاجية المتطورة التي تساهم في تحسين جودة المنتجات حتى تتماشى مع المواصفات الدولية، وهو ما ينعكس سلبا على مستوى تكاليف الإنتاج وأسعار البيع والتسويق ويحد من قدرتها على التصدير خاصة إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

4-: تحديات التمويل:

يعد التمويل من أهم التحديات التي تقف أمام استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية، فمن وجهة النظر المصرفية لا ترقى هذه المؤسسات لأن تكون مشروعا يقبل التمويل البنكي، فعدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل اللازم لهذه المؤسسات، وبالتالي فإن ضعف التمويل وعدم توافر السيولة المطلوبة في الوقت المحدد يؤثران سلبا على المؤسسة، وهنا يكون صاحب المؤسسة أمام خيارين، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل(التمويل الذاتي) أو يلجأ إلى القروض أو المصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها، ومن بين الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في حصولها على التمويل من البنوك: ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، قصر فترة سداد القرض، تعدد إجراءات الحصول على القروض، عدم منح الإعفاءات والامتيازات، محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات، غياب الوعي المصرفي لدى أصحاب هذه المؤسسات ونقص خبرتهم في التعامل مع البنوك.

5- تحديات العقار الصناعي:

إن عدم توفر مناطق مهيأة ومجهزة مكتملة البنية التحتية بالخدمات والمستلزمات الأساسية لأغراض الصناعة يمثل عبء كبير على إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى التقليل من التكاليف التأسيسية مثل الطاقة الكهربائية والطرق ووسائل الاتصال، يضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار العقار، طول مدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار وفي كثير من الأحيان الرفض الغير مبرر لبعض الطلبات.

6-: تحديات العمالة الفنية المدربة:

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عجز في عرض العمالة الفنية الماهرة وهو ما ينعكس سلبا على حجم الإنتاجية، جودة السلع والخدمات وارتفاع التكاليف ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى التدريب المهني أو عدم توافقه مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توجه العمالة نحو المجالات التي تعرض لها أجور أعلى، مما يؤدي بأصحاب المؤسسات إلى توظيف عمالة غير ماهرة وتحمل أعباء تدريبهم.

7-: تحديات الفساد المالي والإداري:

يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها المؤسسات سواء الخاصة منها أو العامة، ويتمثل الفساد المالي والإداري بالمكاسب والامتيازات التي يتم الحصول عليها بشكل غير مشروع، ويترتب عليها تحمل المؤسسات تكاليف إضافية تنعكس على أسعار السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها، مما يضعف قدرتها على التنافس و البقاء، وبالتالي تآكل رأس المال، حيث تصبح هذه المؤسسات عبئا على الاقتصاد الوطني بدلا من أن تكون أحد محركاته وعاملا من عوامل النمو.

ثانيا: سبل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1]

بالنظر لأهميتها الاقتصادية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما تتمتع به من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات التي تؤكد ضرورة وجودها بجانب المؤسسات الكبيرة. ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات والتقليل من الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يلي بعض المقترحات التي من شأنها أن تساهم في دعم دور هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

1- تأهيل العنصر البشري:

يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، فهو يحتاج إلى دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانياته الفنية و المهارية للاستجابة لاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي وجب التركيز على نوعية التعليم والتكوين وربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال.

2- العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل:

يعتبر التمويل من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تجد هذه الأخيرة صعوبة في الحصول على القروض، لذلك فمن الضروري إيجاد نظام تمويلي متكامل يتيح لها التمويل اللازم من أجل ضمان نموها وتطورها وفي هذا المجال يقترح بتدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض طويلة الأجل وبشروط ميسرة في السداد وأسعار فائدة مشجعة، تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة مع تخفيف مستوى الضمانات، العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي تقدمها صناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها أو تصدير منتجاتها للخارج، الاستفادة أيضا من التسهيلات والمساعدات الفنية، تأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول إلى الأسواق الدولية.

---

[1] ا.د بريبش السعيد وشبلي دنيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع، التحديات وسبل النجاح ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 25-26 نوفمبر 2014 بجامعة قالمة صص14-15.

3- تأهيل وترقية المحيط الإداري والجهاز المصرفي:

ذلك من خلال تأهيل كل الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف العمل على تطوير فكرة تنمية الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتحقيق الأهداف الوطنية المسطرة في هذا المجال، وعلى الإدارة أن تتفادى الطرق البيروقراطية التي تعرقل السياسة الوطنية، كما يجب تأهيل الجهاز المصرفي وتفعيل دوره في عملية التمويل عن طريق تحسين نوعية خدماته ومستوى وظيفه وإطاراته وإرساء قواعد تسيير شفافة وواضحة تعتمد على معايير موضوعية وتجارية في منح القروض البنكية

4- تدعيم البنية التحتية:

التي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز لهذه المؤسسات كما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الوظيفة التسويقية للمؤسسة، وهنا تبزر ضرورة الإسراع في استكمال المشاريع الكبرى واعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات وتجديد الحظيرة الوطنية للسكك الحديدية بالإضافة إلى فتح المجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الإشهار وزيادة الكفاءة الموجودة منها، بالإضافة إلى ذلك حل مشكلة العقار التي تشكل حاجزا أمام أي مستثمر وتطهير المناطق الصناعية عبر مختلف أنحاء الوطن والنظر في مسألة ملكيتها.

5- الاهتمام بتقنية المعلومات والاتصال ورفع الكفاءة التسويقية والإنتاجية :

وذلك من خلال وضع برامج عملية لإدخال وسائل الاتصال الحديثة في عملها، الارتباط بشبكات المعلومات الدولية، ضرورة الاستفادة من خدمات الأنترنت المتطورة ومن تطبيقاتها المختلفة خاصة التجارة الالكترونية والبريد الالكتروني في تسويق منتجاتها، تأسيس شركات وطنية مختصة في البحوث ودراسات السوق والنقل وتوفير المعلومات التسويقية والفرص التجارية والترويج وتسويق المبيعات، تخفيض تكلفة الإعلان والترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات، تطبيق المعايير الدولية المعتمدة(Norme ISO) في مجال تحسين صورة الإنتاج وزيادة قدرته التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

6- تطوير فكرة الحاضنات الصناعية:

هي عبارة عن مؤسسات قانونية توفر مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة، فهي أحد الآليات المستحدثة لمساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصا في مرحلة الانطلاق بهدف تخفيف أعباء هذه الأخيرة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين لنا بوضح الأهمية التي تكتسيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل اقتصاديات العالم المتقدم منها أو السائر في طريق النمو وذلك نظرا لمساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في النمو الاقتصادي والتشغيل والقيمة المضافة بنسب معتبرة خاصة في الدول المتقدمة مما جعل الدول الأخرى تحذو جذوها. إلا انه رغم أهميتها لازالت هذه المؤسسات تعاني من عدة صعوبات وتواجه عدة تحديات في مستويات مختلفة.. الأمر الذي يحتم على هذه الدول البحث عن السبل الكفيلة بإيجاد الحلول الممكنة للخروج بها تدريجيا من المشاكل التي تعاني منها. وهذا ما جعل من الضروري أن تلجا هذه الدول إلى القيام بتأهيلها من خلال برامج تأهيل وطنية وأخرى بدعم خارجي.. و هو ما سيتم التعرض له في الفصل الموالي مع محاولة لتقييم بعض البرامج وفق ما توفر لنا من مراجع.

سياسة وأهم برامج تأهيل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة –المخططة–

المبحث الأول : سياسة التأهيل

المبحث الثاني: أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تمهيد

تواجه معظم المؤسسات تحديات كبيرة نتيجة للظروف الاقتصادية والبيئية وشدة المنافسة وبروز الأزمات المختلفة وازدياد مخاطر حدوثها وتنوعها، حيث أصبحت كل المؤسسات بلا استثناء عرضة لأن تكون مسرحا لوقوعها، ومن هذا المنطلق تجد نظم الإدارة نفسها مرغمة على تطوير أساليبها ومناهجها لمواجهة المواقف المتجددة أمام هذا الكم الهائل من التهديدات . وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول سياسة التأهيل في حين تطرق المبحث الثاني إلى عرض لأهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول : سياسة التأهيل

يتعرض هذا المبحث إلى مفهوم التأهيل ، برنامجه وأهدافه في المطلب الأول أما المطلب الثاني فيتطرق إلى هيئات برنامج التأهيل وإجراءاته.

المطلب الأول: مفهوم التأهيل، برنامجه و أهدافه

أولا مفهوم التأهيل:

هناك عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل تختلف في صياغتها من مفكر إلى آخر ومن كاتب إلى آخر ولكن اتفق الجميع على أن التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات ،كما يعرف على أنه :« عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق ». [1]

ويمكن القول كذلك : « أن التأهيل يقتصر على زيادة ورفع القيم ،وتطبيقات التسيير وتحسين الأداء إلى مستوى المنافسين المستقلين وذلك ضمن أجال محددة ودقيقة. [2]

-وحسب عبد المجيد بوزيدي الذي يرى بأنه يجب تنظيم عملية رسكلة جادة لمنظومة التأطير البشري والعمل على رفع قدرات الموارد البشرية المتوفرة وتوفير تجهيزات تكنولوجية عصرية وآلات إنتاج حديثة من الجيل الأخير لزيادة الإنتاج بالشكل الذي يسمح بتحقيق تحويل المزايا التنافسية (الطاقة واليد العاملة واستقرار نسبة الصرف)، إلى مزايا تنافسية تسمح بالتوحيد على مستوى الأسواق الدولية . [3]

---

[1] : LAMIRI ABDELHAK ,(la mise à niveau) , revue des sciences gestion, N0 2, l'école de commerce , Année 2001 , p 42.

[2] LAMIRI ABDELHAK «_management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises»,OPU .7,Alger , 2003, p :1

[3] عبد المجيد بوزيدي ،"تأهيل المؤسسات جزء من الاستراتيجة الصناعية"،مقال منشور على الموقع: / WWW.echorouh online ,.com: modulesPHP تاريخ الاطلاع 2011/01/17.

فمفهوم التأهيل حسب منظمة الأمم المتحدة للتمنية الصناعية : ONUDI[*] :[1]

إن عولمة المنافسة وتنوع الأسواق وتجديد المنتجات وتطبيق التكنولوجية الحديثة قد غيرت من محددات المنافسة الصناعية على المستوى الدولي ، فالمنافسة الآن لا تقتصر فقط على مستوى تكلفة عوامل الإنتاج و توفير المواد الأولية بل تتعداها إلى الأمور المتعلقة بـ:

- نوعية هيكل المؤسسات؛
- مدى ضغط المنافسة على الكفاءات و القدرات التنظيمية و التقنية للمؤسسات في الاستجابة السريعة لحاجيات الطلب والتغيرات الحاصلة فيه ؛
- فعالية مصادر التجديد داخل المؤسسة.

فحسب ONUDI التأهيل يهدف إلى ترقية القطاع الصناعي التنافسي وتطويره ليصبح ذات قدرات وكفاءات هيكلية ويشترط في ذلك:

- التكيف مع الانفتاح الكلي على السوق وذلك عن طريق فترات انتقالية ضرورية للسماح للمؤسسة من امتلاك الوقت الكافي ؛
- وجوب الحوار مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين من أجل مساعدات ملائمة ولتفادي أثر التفكك الصناعي؛
- على كل مؤسسة أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم والالتزام ببرنامج تأهيل للوصول إلى مستوى أدنى من التنافس والعمل من أجل المحافظة عليه.

كما تعتبر العولمة أداة لتحسين القدرة التنافسية للبلد والاستفادة من مزايا الاندماج في الاقتصاد العالمي ويتطلب ذلك:

- فهم واقع المحيط الاقتصادي العام الذي تنشط فيه ؛
- التحليل التاريخي للصناعة ؛
- المعرفة التامة بالمنتجات والتكنولوجيات الحديثة ؛
- دراسة المتعاملين الرئيسين المحليين والدوليين في الصناعة (الموردون، الزبائن) ؛
- تقييم مؤشرات النجاعة الرئيسية la performance ؛
- تحديد العوامل الرئيسية للنجاح والعناصر المحددة للقدرة التنافسية لكل صناعة ؛

---

[*] ONUDI:Organisation de Nation Unis pour le Développement Industrie

[1] صبري مقيمح، عمار شلابي ،(المناخ الاقتصادي الدولي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،(واقع وأفاق) ،قالمة ،13 -14 نوفمبر 2006 ،ص3-4.

- صياغة برنامج متكامل لتأهيل الصناعات التي لها أفاق مستقبلية للتطور والتنمية.

كما يجب الإيمان بالمبادئ التالية:

- المؤسسات تتصارع في الصناعة وليس في الأمم ؛
- الميزة التنافسية تبنى على تخالف وليس على تشابه؛
- تبنى الميزة التنافسية في الأجل الطويل .

ثانيا برنامج التأهيل:

1.2 مفهوم برنامج التأهيل:

« هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة وكفاءة الأداء في الاقتصاد التنافسي وأن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي ».[1]

ويمكن أن نتطرق إلى أهم هذه الإجراءات في النقاط التالية :[2]

أ-الهيئة المكلفة بالتأهيل:

وتتضمن فريق يحتوي على خبراء في مختلف جوانب أنشطة المؤسسة الاقتصادية ينسق جهوده مع مكاتب الدراسات والاستشارات فيما يتعلق بكيفية تنفيذ وتوجيه وتقييم مخطط التأهيل؛

ب-الدراسة التشخيصية :

يجب القيام أولا بدراسة تشخيصية لواقع المؤسسة المراد تأهيلها ،ومعرفة الواقع من خلال المرور بأربعة مراحل :

- وجود المعطيات والوقائع حول واقع حال المؤسسة ؛
- تحليل هذه المعطيات والوقائع وتصنيفها ضمن مجموعات محددة بحسب غايات الإصلاح ؛
- تحويل المعلومات لتحويلها إلى فهم ودراية عميقين؛
- تحويل هذا الفهم إلى حلول خلاقة قائمة على معرفة علمية.

وبعد هذه الدراسة التشخيصية تصنف المؤسسة في إحدى أربع مجموعات :

مجموعة المؤسسات الاستراتيجية التي تريد الدولة المحافظة عليها ؛

مجموعة المؤسسات الناجحة التي يمكنها العمل في محيط تنافسي؛

---

[1]: بلقاسم زايري ،(سياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (3) مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،الشلف ، الجزائر ،ديسمبر 2005 ،ص 48 .

[2]: عمار شلابي ،" تأهيل المؤسسة العمومية الاقتصادية و محيطها : المؤسسة الوطنية للرزم المعدني "،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة سكيكدة سنة 2006 ص ص 28-30.

مجموعة المؤسسات القابلة للنجاح وهي المؤسسات التي تستطيع النجاح بعد إعادة تأهيلها؛

مجموعة المؤسسات غير قابلة للاستمرار وتكون التوصية بحلها وتحويل أصولها لمؤسسات أخرى.

ج- وضع مخطط التأهيل : ويشمل :

- التأهيل التسويقي؛ - تأهيل المنتوج وخطوط الإنتاج والتأهيل التكنولوجي ؛
- تأهيل الموارد البشرية؛ - التأهيل المالي؛ - التأهيل الإداري والتنظيمي.

د- وضع خطة للتنفيذ ومخطط لتمويلها :

يترجم مخطط التأهيل بخطوات ملموسة في الزمان والمكان و التكلفة وتتضمن آلية لمراقبة التنفيذ وقياس النتائج ودراسة الصعوبات ووضع آلية للتصحيح ويمكن توضيح برنامج التأهيل من خلال الشكل التخطيطي التالي:

شكل رقم (02) برنامج التأهيل

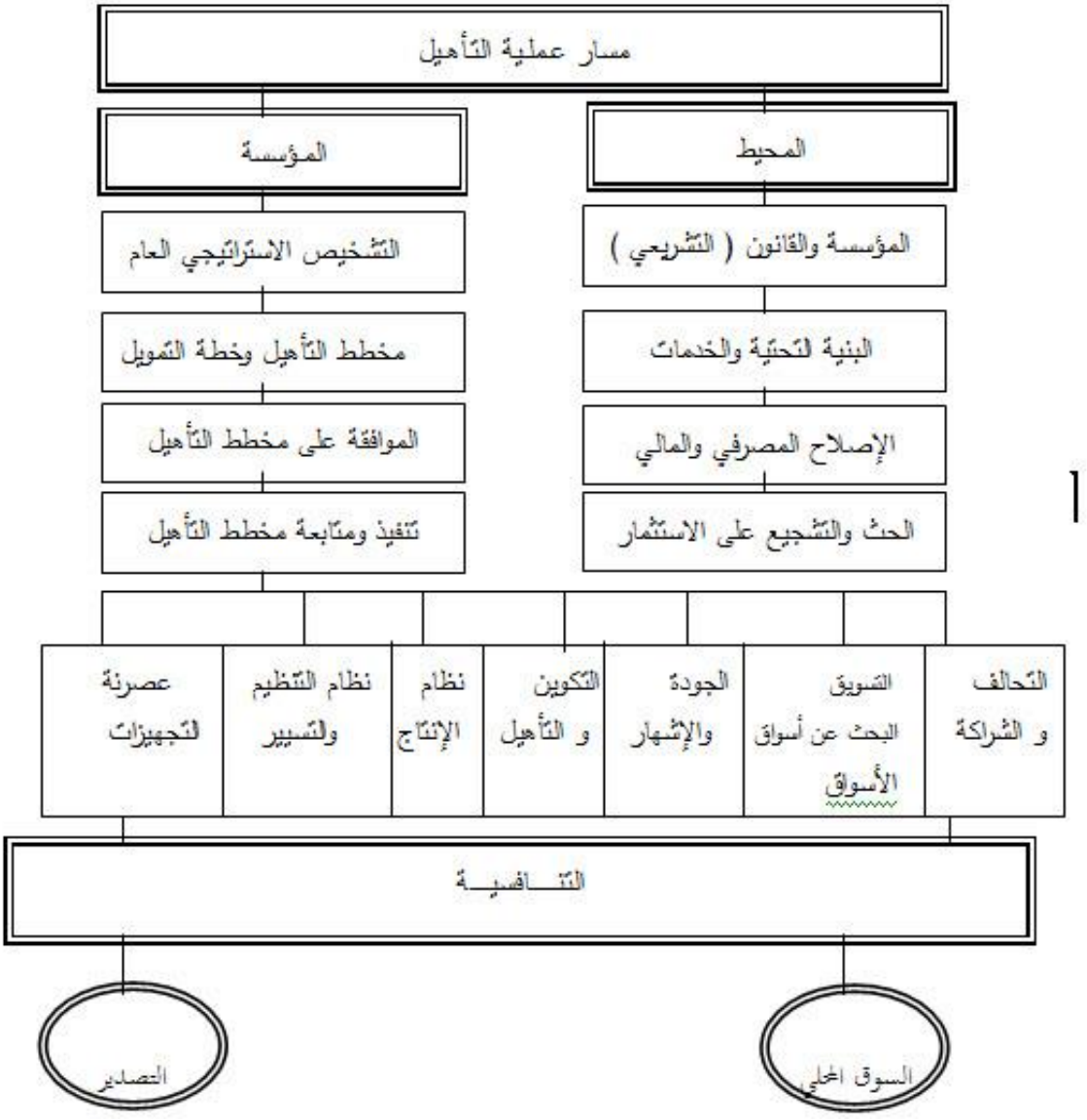

Source : Ministère de l'industrie et de la restructuration, projet : « dispositif de mise à niveau », Avec Coopération de Fonds de Promotion de la Compétitive Industrielle,(CFPCI) ,Alger, 2000, p :13

2.2. أهداف برنامج التأهيل :

يمكن أن نلخصها في ثلاث مستويات يوضحها الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : أهداف برنامج التأهيل

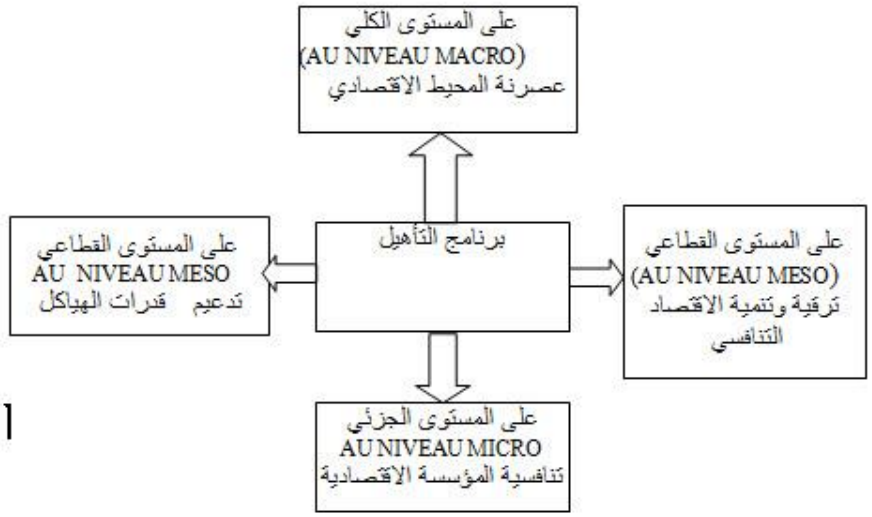

المصدر: رضا جاوح ، عبد الطيف بلغرسة ، (آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة)، ورقة مقدمة في لملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني ، الأغواط ،8-9 أفريل 2002 ،ص131.

2-2-1 الأهداف على المستوى الكلي (MACRO) :

إن توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة يمكن ايجازها فيما يلي :

- إعداد السياسات الصناعية والاقتصادية التي تعتبر كأساس لبرنامج الدعم والحث (incitation)،هذه السياسات سيتم إعدادها بطريقة اتفاقية وتراض مع الدوائر؛ (الفروع) القطاعية الأخرى ،عن طريق الأخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية
- وضع آلية تسمح للمؤسسات والهيآت الحكومية باتخاذ إجراءات على المستوى القطاعي والجزئي؛
- وضع برنامج تأهيل للمؤسسات ومحيطها؛
- وضع برنامج للتحسيس والاتصال لتوضيح الرؤية لدى المتعاملين الاقتصاديين وتحديد بدقة الوسائل المتاحة لدى المؤسسات .

2-2-2 الأهداف على المستوى القطاعي «الوسطي»، (MESO) :

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه أي تحديد الشركاء الذين بإمكانهم مرافقة المؤسسة أثناء تأهيلها والتأكد من قدراتهم على فعل ذلك ويتعلق الأمر ب: [1]

- جمعيات أرباب العمل للقطاع الصناعي؛
- الهيئات العمومية ؛
- معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية ؛
- هيئات التكوين؛
- البنوك والمؤسسات المالية .

أما الإجراءات التي تساعد على تحسين أداء مؤسسات الدعم وبالتالي دعم التنافسية :

- التكوين في مجال منهجية تقسيم المشاريع ؛
- منهجية تقييم ومتابعة برنامج التأهيل ؛
- مراقبة عملية التأهيل لإدماجها في تطوير إعادة الهيكلة الصناعية ؛
- تحديد وتأهيل ما هو موجود ؛
- افتراضات ودراسة الجدوى للهياكل الجديدة .

2-2-3 الأهداف على المستوى الجزئي : (MICRO) :

التأهيل هو برنامج محفز على تحسين النوعية وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعيات صعبة ،بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتحليل نقاط الضعف وهو **اختياري وليس إجباري** ،والدولة تلعب دور المدعم لهذه المؤسسات المستجيبة لمعايير قبول التأهيل أما الإجراءات التي على المؤسسة اتخاذها لتأهيلها فهي :[2]

1- دراسة التشخيص ومخطط التأهيل ؛

2- الاستثمارات غير المادية مثل :

- الدراسات بما فيها البحوث والتطوير ؛
- المساعدة والدعم التقني؛
- البرمجيات (logiciels) ؛

---

[1]: بلقاسم زايري ،(سياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر)، مرجع سبق ذكره ،ص54.

(2) : Ministère de l'Industrie et de la Restructuration,« dispositif de mise à niveau » ,Alger2002 pp 11-12.

- التكوين ؛
- وضع أنظمة الجودة (النوعية ،المطابقة«certification ») ...الخ؛
- الترتيب وفق معايير الجودة المتفق عليها ؛
- وضع أنظمة للمعلومات والإعلام والتسيير؛
- كل الاستثمارات غير المادية التي تساهم في تحسين التنافسية الصناعية والاقتصادية معا .

3- الاستثمارات المادية مثل :

- تجهيزات الإنتاج ؛
- تجهيزات الإدارة والتخزين ؛
- التجهيزات من المعدات وآلات المخابر (laboratoires) ...الخ؛
- التجهيزات من معدات الإعلام الآلي ؛
- التجهيزات و منشآت الإنتاج ذات الاستعمال الصناعي والإنتاجي (الماء ،الكهرباء ...الخ) ؛
- وكل الاستثمارات المادية الأخرى التي تساهم في تحسين التنافسية للمؤسسة.

المطلب الثاني: هيئات برنامج التأهيل وإجراءات عملية التأهيل

اولا" هيئات برنامج التأهيل

تبلورت فكرة إيجاد آلية للتأهيل عام 1995 طبقا لإعلان برشلونة و في عام 1996 شرعت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة في إطلاق مشروع تم تمويله بتخصيص من الميزانية و مساعدة كل من برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)[*] ،و منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) و بعض الدول المانحة للأموال ، و ذلك في إطار ما يعرف بالبرنامج المندمج لدعم و مساعدة إعادة الهيكلة الصناعية ، و تقويم المؤسسات الصناعية في الجزائر ، فقانون المالية لسنة 2000 ينص لفتح حساب خاص سمي ب : « صندوق ترقية التنافسية الصناعية » و ذلك بغرض تغطية المساعدات المالية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصناعية أو خدمات ملحقة بالصناعة ، أما فيما يخص بالجهات و الهيئات المعنية بتطبيق هذا البرنامج نذكر ما يلي:[1]

أ – المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية : (DGRI) [**]

وهي هيئة مكلفة بوضع وتنسيق الوسائل القانونية والمالية المخصصة لترقية التنافسية الصناعية التعريف بالشروط التقنية ،المالية التنظيمية ،والخاصة بالسير الحسن لبرنامج إعادة التأهيل .

(*) : PNUD : Programme de Nations Unis pour le Développement

(1): عيسى ياحا ،(محاولة بناء لوحة القيادة المالية لمؤسسة صغيرة أو متوسطة)،(في)،تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،الدورة التدريبية ،سطيف، 25-28 ماي 2003 ،ص819 -820

(**) DGRI : Direction Générale de la Restructuration Industrielle

ب- اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية :

يرأسها وزير الصناعة وإعادة الهيكلة المانح للقروض الموجهة لترقية التنافسية الصناعية وتتمحور أساس مهمته في:

-ضبط شروط قبول المؤسسات ، النشاطات القابلة للدعم ،معدلات وقيمة الدعم؛

- تحديد عمليات التقييم وعمليات الاستفادة من المساعدات ؛
- الاطلاع على طلبات تمويل المصاريف المتعلقة بتحسين محيط المؤسسة الإنتاجية أو الخدمات المتعلقة بالصناعة؛
- متابعة عمل صناديق ترقية التنافسية الصناعية .
- إن اللجنة التي يترأسها الوزير المكلف بصناديق ترقية التنافسية الصناعية تتكون من :
- ممثل وزارة الصناعة ؛
- ممثل وزارة المساهمات وتنسيق الإصلاحات ؛
- ممثل وزارة التجارة ؛
- ممثل وزارة الخارجية .

ج-صندوق ترقية التنافسية الصناعية (F.P.C.I):[***]

إن قانون المالية لسنة 2000 يعرض الدعم المالي الأساسي للعمليات الخاصة بإعادة التأهيل عن طريق خلق صناديق ترقية التنافسية الصناعية ، إن مساهمة هذه الصناديق موجهة إلى المؤسسات في شكل مساعدات مالية تغطي غالبا ما يلي:

1- دعم مالي للمؤسسات : ويتمثل في دعم موجه لتغطية قسم من النفقات المطروحة من طرف المؤسسة من أجل :

- التشخيص الاستراتيجي ومخطط إعادة الهيكلة ؛
- الاستثمارات المادية ؛
- الاستثمارات اللامادية .

2-**دعم مالي للهياكل الفاعلة** : ويتعلق الأمر بالمصاريف الموجهة لما يلي :

- العمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسة ؛
- كل النشاطات المتعلقة بتهيئة المناطق الصناعية؛
- تنفيذ برامج التكوين الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية ؛
- تنفيذ برامج التكوين الموجهة للمسيرين في المناطق الصناعية ومناطق النشاط وكل النشاط يتعلق بتنمية التنافسية الصناعية .

[***] : F.P.C.I : le Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle

د- صناديق أخرى خاصة بالمؤسسة :

إن الصناديق التي تهتم بصفة مباشرة ببرنامج إعادة التأهيل هي كالتالي:

- صناديق التهيئة العمرانية ؛
- صندوق خاص بتطوير الجنوب؛
- صندوق ترقية التكوين المهني المستمر ؛
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة؛
- الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطور التكنولوجي ؛
- صندوق المحافظة على مناصب الشغل .

ثانيا: إجراءات عملية التأهيل :

يمكن أن نوجز إجراءات استفادة المؤسسة من برنامج التأهيل في مرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى:

إجراء دراسة من طرف مكتب دراسات أو مستشارين خارجيين ،يتم اختيارهم بحرية تامة من طرف المؤسسة ، والتي يمكن تسميتها "التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل" "للمؤسسة وترفق هذه الدراسة مع طلب المساعدة المالية من طرف "صندوق ترقية التنافسية الصناعية " وبهذا يصبح للمؤسسة الحق في إطار احترام قواعد الأحقية (les règles d'éligibilité) المحددة في وثائق وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة .[1]

المرحلة الثانية :

بعد موافقة وتصديق اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية فانه يتم منح المساعدات المالية الضرورية لمباشرة عملية التأهيل المادية و/أو اللامادية وفق صيغتين اثنتين:[2]

الصيغة الأولى : تقسم الإعانة إلى ثلاثة شرائح ،حيث الشريحة الثالثة لا يتم دفعها إلا عند نهاية عملية تنفيذ مخطط الأعمال والتي لا تتعدى سنتين بدءا من تاريخ الإشعار بالقبول .

الصيغة الثانية : يتم تقديم الإعانة دفعة واحدة حيث يجب أن لا تتعدى فترة التنفيذ سنتين وبشكل استثنائي فان اللجنة يمكن أن تمنح تأجيلا لمدة سنة واحدة من أجل تنفيذ وإتمام الإجراءات المسطرة،وتقوم أهلية التمويل بعد عدة دراسات تقوم بها اللجنة أهمها:

(1) MINISTERE de l'Iindustrie et de la Restructuration,« dispositif de mise à niveau », op.cit ,p :2

(2) Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle , manuel des procédures ,18/03/2002,p : 3

أ-معايير القبول:

يمنح قرار القبول بشكل فردي للاستفادة من المساعدات المالية الخاصة بصندوق ترقية التنافسية الصناعية للمؤسسات التالية :

- المؤسسات الجزائرية المنشأة قانونيا في الجزائر والتي هي في حالة نشاط منذ سنتين؛
- المؤسسات الصناعية أو الممونين بالخدمات المرتبطة بالصناعة،مهما تكن وضعيتها القانونية ؛
- المؤسسات التي تملك إمكانيات وقدرات للتحسين مدعمة بالنتائج المالية الايجابية وتفرض تنافسية في أسواقها
- المؤسسات التي توظف أكثر من 30 أجيرا؛
- وتلك التي تقوم بوضع طلب مع دراسة للتشخيص العام ومخطط التأهيل ،يرافقه اتفاق تمويل من طرف البنك الذي تتعامل معه.

ب-المعلومات الضرورية:

إن المعلومات الضرورية الواجب توفرها عند الانطلاق في برنامج التأهيل تتمثل أساسا في:

- المؤسسة التي تريد الدخول والانطلاق في برنامج التأهيل والاستفادة من المساعدات المالية المسخرة من طرف صندوق لترقية التنافسية الصناعية ،تختار مكتب دراسات معين ،ويجب أن تتأكد من أن هذا المكتب يمتلك القدرات والموارد الضرورية لإعداد وإتمام التشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطط التأهيل ،في إطار احترام قواعد القبول المحددة ضمن الوثائق المحررة من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة(MIR) [*] [1]
- تعلم المؤسسة الأمانة التقنية عن طريق البريد باختيارها وذلك بتحديد وتوضيح اسم مكتب الدراسات و/أو المستشريين الذين تعاقدت معهم ، وكذلك قرارها فيما يخص الشروع في برنامج تأهيل وذلك عن طريق إرسال وثيقة تعريف للمؤسسة(FICHE D'IDENTIFICATION)[2] وهذا ما يسمح للهيئة المعنية في وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بمعرفة المؤسسات التي شرعت في برنامج التأهيل ؛
- تقوم الأمانة التقنية باستقبال المعلومات لكنها لا تستطيع أن تحكم مسبقا على أهلية المؤسسة وقبولها لهذا البرنامج للتأهيل.

ج-التشخيص الاستراتيجي العام :الذي يتم عن طريق تنسيق المؤسسة مع مكاتب الدراسات والبنوك، حيث يظهر دور كل منها كما يلي:

- **دور المؤسسة:** إن قرار تحقيق وتجسيد التأهيل هو **خيار إرادي** من طرف المؤسسة وكنتيجة فان اختيار مكتب الدراسات والمستشارين سيبقى اختيار حرا من طرف المؤسسة

---

[*] MIR :Ministère de la l'Industrie et de la Restructuration

[1] ibid p22

[2] idem

– **دور البنك** : يجب أن يترافق طلب المؤسسة مع رأي البنك فيما يخص قدرة المؤسسة على توظيف التمويلات الضروري (القروض ، رؤوس الأموال الصافية) تنفيذ مخطط التأهيل .

د-إجراءات الشروع في طلب المؤسسة :

طلب المساعدات المالية من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية المرفوقة بدراسة التشخيص الاستراتيجي العام ومخطط التأهيل ، الممضى من طرف المؤسسة ومكتب الدراسات معا ، والمقدم من طرف المؤسسة إلى الأمانة التقنية للجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تقوم الأمانة التقنية لهذه اللجنة بالتأكد من :[1]

– معايير القبول تم احترامها من طرف المؤسسة؛

– مخطط التمويل تم المصادقة عليه رسميا ،ومكتوب من طرف البنك يرأس فرع التمويل للمؤسسة والذي سيقوم بمراجعة والتأكد من أن مقدمي (الممولين) رؤوس الأموال الآخرين (رؤوس الأموال الصافية ،المساهمة...اخ) ، وظفوا أموالهم بشكل صحيح ضمن هذه المؤسسة.

في حالة عدم احترام بعض المعايير ،فان المؤسسة سيتم إعلامها مباشرة عن الشروط التي يجب أن تتوفر فيها ،من أجل الاستفادة من مساعدات صندوق ترقية التنافسية .

لا تتعلق معايير قبول الطلب سواء بنوعية التشخيص المقدم من طرف المؤسسة ،بل هناك احتمال دراسة نوعية منهجية التحليل من طرف الخبراء ، **فالشروط الرئيسية** التي يجب التأكد منها هي :[2]

– الفحص المالي للمؤسسة : الأصول الصافية والموجبة ،رأس المال العامل ايجابي...الخ؛

– الموقع الاستراتيجي والتنافسية للمؤسسة على مستوى السوق الوطني والدولي في إطار التوجه نحو التدمير الجمركي (أي مع فرضية انعدام (0 ٪) الحقوق الجمر وكية) ؛

– فعالية وصحة المعلومات المحاسبية؛

– الاحترام الكامل لمنهجية التشخيص الاستراتيجي العام وإعداد مخطط التأهيل ؛

– النتيجة الايجابية لمخطط التأهيل على التنافسية وربح إنتاجية المؤسسة؛

– احترام قواعد وضع ملف الترشيح للاستفادة من المنح ؛

– موافقة البنك على مرافقة برنامج التأهيل للمؤسسة (بواسطة الدعم المالي).

هـ-إرسال الطلب إلى اللجنة:

بعد تحليل ملف المؤسسة تقوم الأمانة التقنية بوضع وإرسال الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية ترافقها التوصيات الخاصة بهذه الأمانة، بعد ما تدرس اللجنة تبعا للقانون الداخلي، تشكل قرارها حول طلب المؤسسة للاستفادة من الدعم لبرنامج التأهيل . ولضمان خصوصية وسرية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة فان الأمانة

---

[3] idem
[2] ibid

التقنية لا ترسل إلى اللجنة سوى ملخص في شكل نموذج سيتم التعرف عليه للمؤسسات ومكاتب الدراسات ،كذلك فان توصياتها سرية ،ولن يتم التعرف والاطلاع عليها سوى من طرف المؤسسة المعنية ،وأعضاء اللجنة ملزمون باحترام سر المهنة .

و-الاتفاق بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة و المؤسسة :

تقوم الأمانة التقنية بإعلام المؤسسة بقرار اللجنة وتزويدها باتفاقية ستوقعها مع وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، إذا تم قبول ملفها وإرساله، هذه الاتفاقية تحدد الحقوق و واجبات الأطراف في حالة المساعدة المالية الممنوحة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

ي-بداية التنفيذ للبرنامج وإجراءات الحث والتشجيع :

تنفيذ مخطط التأهيل هو النابض الوحيد للمؤسسة في احترام الإجراءات الداخلية ،حيث أن المساعدات المالية التي تمنح الحق في الانطلاق في برنامج التأهيل هي :

منح تشجيعية موجهة لترقية تحسين التنافسية الصناعية وليست متعلقة ببرنامج يمد المؤسسة بدعم مالي بسيط ،يجب أن تكون هذه العلاوات مرفقة بسلسلة من الإجراءات من أجل دعم وضع استراتيجيات أعمال محددة ومدروسة موجهة لإنجاز تنافسية قوية داخل الاقتصاد العالمي .

البحث الثاني: أهم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول بعض البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما في المطلب الثاني فيتعرض لبعض برامج التأهيل في ظل الشراكة الاورو – جزائرية

المطلب الأول: البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007-2009

هو برنامج وطني مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا، قامت بتجسيده وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبتاريخ 23 جويلية 2003 وافق عليه مجلس الحكومة، ثم مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004، مدته عشر سنوات، يتم تمويله من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدر الميزانية المخصصة له بـ 10 مليار دج [1]، ويندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ القانون التوجيهي رقم 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، حيث تنص المادة 18 منه على ما يلي: " تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة، من أجل تطوير تنافسية المؤسسات وذلك بغرض ترقية المنتوج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية "[2].

وفي شهر فيفري 2007 أعلنت الوزارة الانطلاق الرسمي لتنفيذ البرنامج.

1- دوافع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين الأسباب التي دفعت الدولة الجزائرية إلى تبني هذا البرنامج الوطني هي:

- تعتبر البرامج التي سبقت كلها (برنامج وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة – برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي)، لا تتضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20 عاملا والتي تمثل نسبة 97 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- إن إنفتاح الجزائر على الأسواق الخارجية، وتفكيك الحواجز الجمركية فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الارتقاء بمستواها التكنولوجي، التسييري والتنظيمي، وهذا ما يستوجب تصميم برامج خاصة لتأهيلها[1].

- يجب الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بترقيتها وتأهيلها باعتبارها تشكل دورا فعالا في الاقتصاد الوطني.

---

[1] Mustapha Benbada ,(2007) : Programme de Mise à Niveau des PME/PMI , Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat , P2.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد77)، المصدر سبق ذكره، ص 6.

[1] Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat ,(2003) : Etudes de Faisabilité du Programme National de Mise a Niveau de la PME ,P:4.

2-أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للبرنامج أهداف عامة وأخرى خاصة هي[2]:

أ- أهداف عامة:

- الهدف من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر؛
- تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها قادرة على مواكبة التطور التكنولوجي في الأسواق؛
- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الجودة، الأسعار والإبداع.

وللوصول إلى الأهداف المرجوة، يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع التغيرات ومواكبة السياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بالجودة، والتحكم بالتكاليف وتأهيل الموارد البشرية وكذا الحصول على التقنيات الجديدة.

ب- أهداف خاصة:

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- إعداد سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها؛
- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.

3- الأجهزة المساعدة لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وضعت الحكومة مجموعة من الأجهزة للمساعدة على تنفيذ البرنامج وهي:

3-1- صندوق ضمان القروض:

عبارة عن مؤسسة مالية عامة تنشط تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002[1].

---

[2] Ministère des Petites et Moyennes Mntreprises et de l'artisanat , Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne : ce que vous devez savoir , op.cit , p: 34.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد74)، المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، الخاص بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص 13. (أنظر الملحق رقم 5)

3-2- صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، تم تأسيس صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [2]، وهو شركة ذات أسهم برأسمال قدره 30 مليار دج، البنوك تساهم فيه بنسبة 40 % والخزينة بـ 60 %، هدفه ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-3- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND-PME[*]

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 3 ماي 2005، أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي مؤسسة عامة ذات طابع إداري، تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، ومن مهامها:

- تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته؛
- ترقية الابتكار التكنولوجي، واستعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة...،...

3-4- الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31 ديسمبر 2005 وحسب المادة 71 من هذا القانون تم فتح حساب خاص برقم 124-302[3]، وحسب المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 06-240 المؤرخ في 4 جويلية 2006، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة التي تستفيد من هذا الصندوق هي المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري والتي تنشط في هذا القطاع منذ سنتين، والتي لا تعترضها صعوبات مالية[1].

---

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد27)، المؤرخ في2004/04/28، المتضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-134 ، المؤرخ في 19افريل 2004 ، الخاص بالقانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ص 30. (أنظر الملحق رقم 06)

[*]:AND-PME:Agence National de Development des Petites et Moyennes Enterprises.

[3] عبد الكريم بوغدو، (2008): بطاقة فنية حول تطور ملف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ، ص 2.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (العدد45)، المؤرخ في 2006/07/09، المرسوم التنفيذي رقم 06-240 ، المؤرخ في 4 جويلية 2006 ، المتضمن تحديد كيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 17. (أنظر الملحق رقم 07)

ويقوم هذا الصندوق بتمويل نشاطات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى المحيط الذي تنشط فيه كما يلي[2]:

3-5- النشاطات المتعلقة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

وتشمل ما يلي:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الاستراتيجي ؛
- القيام بإعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛
- تنفيذ مخططات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة...،...

تتمثل المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالتالي[3]:

100 % من تكلفة التشخيص الاستراتيجي في حدود 600.000 دج؛

100 % من تكلفة الاستثمارات غير المادية؛

20 % من تكلفة الاستثمارات المادية.

والمبلغ الأقصى المخصص لتمويل خطة التأهيل بـ 5 مليون دج (إستثمارات مادية وغير مادية) وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين، من أجل تحسين تنافسية المؤسسة، وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (العدد18)، المؤرخ في 2007/03/18، قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 7 فيفري 2007 ، المتضمن تحديد إيرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ص ص 16-18. (أنظر الملحق رقم 08)

[3] Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat, (2008) : le Programme National de Mise a Niveau de la PME , P:8. مع ترجمة وبتصرف

ثانيا: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2014

يعتبر من أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر بأكثر من 386 مليار دج، والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000 مؤسسة، على مدى خمسة سنوات بدءا من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزارة المنعقد في 11 جويلية 2010، حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة 19287000 دج ممولة من طرف الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1 أهداف البرنامج:

للبرنامج أهداف يمكن ذكرها كما يلي:

* تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة ولاتخاذ القرارات المناسبة؛

* إنشاء مخبر البحث بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات؛

* تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب...،...

2-2 سير عملية التأهيل:

تتم عملية التأهيل ضمن البرنامج الجديد على مرحلتين هما[1]:

2-2-1- المرحلة الأولى: التشخيص القبلي والتشخيص الكامل:

هي جرد وتحليل لكل البيانات والمعطيات عن خصائص وأداء المؤسسة، كما تعتبر هذه المرحلة تحقيق وبحث لتحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة مع إقتراح أساليب جديدة للتسيير والإنتاجية تكون ذات مواصفات عالمية تتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

2-2-2- المرحلة الثانية: وضع مخطط للتأهيل وخطة لتنفيذه:

بعد انتهاء مرحلة التشخيص ووضع الحلول، تشرع المؤسسة في تحديد عمليات التحسين ووضع مخطط التأهيل ووسائل تنفيذه وفقا لرزنامة، يلي ذلك البدء في التنفيذ بمساعدة الصندوق الوطني للتأهيل أو غيره من مصادر التمويل حسب المبلغ المرصد للعملية.

كل مؤسسة ترغب في الاستفادة من مساعدة هذا الصندوق لتمويل عملية تأهيلها بعد عملية التشخيص أن تودع ملفا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو على مستوى فروعها الجهوية على أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

---

[1] رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 12-13 ماي 2010،الجزائر ، ص ص3-4.

- طلب موجه إلى معالي/ وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛
- تصريح تشخيصي للمؤسسة؛
- نسخة من الحصيلة الجبائية (الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج) للسنتين الأخيرتين مصادق عليه من طرف إدارة الضرائب؛
- نسخة مصادق عليها من طرف السجل التجاري في إطار الصلاحية؛
- الوضعية اتجاه الضمان الاجتماعي[*] CNASو [**]CASNOS

وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاعات التالية: الصناعة والصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية والري، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات النقل وقطاع خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

والتي تتوفر فيها الشروط والمعايير التالية: مؤسسة جزائرية، تمارس النشاط منذ عامين، تشغل على الأقل عامل واحد (01) دائم ولديها هيئة مالية متوازنة.

المطلب الثاني: برامج التأهيل في ظل الشراكة الاورو جزائرية

للرفع من مستوى أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدراتها وتنويع نشاطاتها، قامت الحكومة الجزائرية بتبني مجموعة من البرامج التأهيلية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وهي

اولا- برنامج ميدا1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة EDPME[***] (2002-2007):

عبارة عن إطفاق بين الحكومة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أكثر من 20 عاملا، والتي تنشط في القطاع الصناعي أو قطاع الخدمات الصناعية ومن بين مميزاته[1]:

- برنامج تمويلي مشترك بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية؛
- مدته 5 سنوات من شهر سبتمبر 2002 إلى غاية شهر ديسمبر 2007؛
- ميزانيته مقدرة بـ 62.9 مليون أورو، منها 57 مليون أورو مقدمة من قبل الإتحاد الأوروبي؛
- مقر هذه اللجنة الجزائر ولديها 5 فروع في الولايات التالية (الجزائر العاصمة، عنابة، غرداية وهران، سطيف)؛
- يسير هذا البرنامج من طرف فريق مختلط من الخبراء الجزائريين والأوروبيين.

---

[*]CNAS: Caisse Nationale d'Assurance
[**]CASNOS: Caisse d'Assurance Sociale du Non Salariés
[***]EDPME : Euro Devlopement des Petites et Moyennes Entreprises.

[1]Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et de l'artisanat , Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne : ce que vous devez savoir , p 32.

1-1- العناصر الرئيسية لبرنامج ميدا1:

يشمل برنامج ميدا 03 عناصر رئيسية[2]:

- الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقتصر هذا البرنامج على تمويل الإستثمارات غير المادية (تدريب ، دعم تقني..)، ولا يمول الاستثمارات المادية.

كما أن المساعدات المقدمة من أجل تمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتجاوز 80 % من إجمالي التكاليف التي تتحملها هذه المؤسسات[1].

1-2- أهم الجهات المستفيدة من برنامج ميدا1 لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1-2-1- الأعوان الخواص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

مختلف المؤسسات الخاصة بالإنتاج الصناعي والتي تشمل: قطاع المواد الغذائية والفلاحية الصناعات الغذائية، الصيدلة، الصناعة الكيميائية، مواد البناء، السلع المصنعة، الصناعات الميكانيكية صناعة الأحذية والجلود، الصناعة الإلكترونية، الصناعات النسيجية، صناعة الألبسة ويستثنى منه قطاعات الزراعة، التجارة والخدمات.

1-2-2- الهيئات المالية والمشرفين الخواص:

تشمل مختلف البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص، الذين يستخدمون أدوات جديدة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: قرض الإيجار، رأس المال المخاطر...إلخ.

1-2-3- الهيئات وأجهزة الدعم:

تتمثل في مختلف الهيئات التي هدفها ترقية وتأطير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي، غرف التجارة والصناعة، مراكز ومعاهد التكوين، إضافة إلى وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.

1-3- أهداف برنامج ميدا1 لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- رفع فعالية ومردودية أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير سلوكيات وعقلية المسيرين الجزائريين بالموازاة مع التطور الحاصل في السوق؛
- تغطية ضمانات قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

---

[2]Mustapha benbada ,(2006) : la mise à niveau de PME/PMI , Ministère des petites et moyennes entreprises et de l'artisanat ,Alger, p8.

[1] (Ministère des Petites et Moyennes Entreprises et l'artisanat , Actes des assises nationales de la PME, op.cit, p:346.

- دعم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار تلبية إحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين بيئة المؤسسات وذلك بدعم وتعزيز قدرات هيئات الدعم العامة والخاصة، وجمعيات أرباب العمل، والجمعيات الحرفية، ومعاهد التكوين، وممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات والمعاهد العامة والإدارات المركزية؛

- تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في مجال التدريب والاستشارة والمعلومات... إلخ، من أجل تحقيق أفضل اندماج لها في اقتصاد السوق[2].

1-4- شروط الاستفادة من البرنامج:

تستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج؛
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- عدد العمال ما بين 10 و 250 عاملا؛
- أن يكون على الأقل 60 % من رأسمالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة(حدد المساهمة الجبائية 100000 دج)؛
- أن تكون مشتركة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الإلتزام بدفع مشاركة قدرها 20 % من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي أما 80 % الباقية فتمول من طرف الاتحاد الأوروبي.

ويستفيد منه أيضا الهيئات المالية المشرفة على المشاريع التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية؛
- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول؛
- أن يكون منظما على الصعيد الجبائي؛
- الإلتزام بدفع 20 % من التكلفة الكلية.

إضافة إلى هيئات وأجهزة الدعم التي تتوفر فيها الشروط التالية:

- تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني أو تجاري أو إداري أو نقابي؛
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية وغير سوقية جديدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- الإلتزام بدفع 20 % من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة.

---

[2] منير نوري، (2006): أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المنعقد يومي 17-18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، ص 875

1-5- وسائل الدفع:

البرنامج يملك هيكلا تنظيميا تقنيا وإداريا مكلفا باستخدام إجراءات وتنظيمات إتفاق التمويل النوعي الموقع بين الجزائر واللجنة الأوروبية المختصة والتي تدعى وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويكون تدخل هذه اللجنة على المستوى الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تقوم ببعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تلعب وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دور مركز الدعم لخبرائها كما تقدم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي يغطي فترة 5 سنوات ومخططات عملية سنوية في نهاية كل سنة من النشاط.

1-6- طرق التدخل:

يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الإتصال بمقر وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة بطلب من هذه الأخيرة، وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة، ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من قبل المستفيد، ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من قبل المستفيد، وتتم دراسة ملف طلب التدخل من قبل اللجنة، وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الإستشارة الأوروبية، وذلك لتقييم عروض الخدمات، ومدى ملائمتها للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عروض وإستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الإلتزام[1].

1-7- بطاقة البرنامج[2]:

البرنامج له هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات اتفاق التمويل الممضى بين الجزائر (وزارة الخارجية)، واللجنة الأوروبية المختصة، والذي على إثره تم إنشاء وحدة تسيير برنامج الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة UGP-EDPME[*]، حيث أن هذه الوحدة يكون تدخلها على مجمل التراب الوطني ولها 12 ملحقة إقليمية ومقرها الجزائر العاصمة وتقوم بدور مركز الدعم لخبرائها وتقديم الدعم للمستفيدين من البرنامج.

تتهيكل هذه الوحدة UGP-EDPME في شكل فرق صغيرة ويغطي نشاطها الجوانب الثلاث الرئيسية:

- تعزيز قدرات التسيير العملية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية (تكوين استثمارات و تسهيل انتقال المعلومات)؛
- دعم خلق شركات مالية متخصصةSFS[**] من خلال المساهمة في تصميمها ودعمها؛

---

[1] منير نوري، المصدر سبق ذكره، ص 876.

[2] المصدر السابق، ص ص 876-877.

[*]: UGP-ED-PME: Unité de Gestion de Programme Euro Devllopement des Petites et Moyennes Entreprises.

[**]Société Financière Spécialisée

- دعم المحيط المقاولاتي وذلك بمساندة الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية مباشرة بتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ويتم تمويل البرنامج عن طريق المساعدات الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية بالإضافة إلى مساهمة المستفيدين كالتالي[3]:

- يقدم الاتحاد الأوروبي نحو 57 مليون أورو؛
- تساهم الحكومة الجزائرية بـ 3.4 مليون أورو؛
- أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج فتساهم بـ 2.5 مليون أورو، حيث يقوم خبير معين من طرف UGP-EDPME بزيارة ميدانية للمستفيد الذي تنطبق فيه شروط الاستفادة من البرنامج حيث تكون هذه الزيارة مبرمجة و بطلب من المستفيد وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة، بعدها يقوم هذا الخبير بتقييم لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادقة عليها من طرف المستفيد، ثم يدرس ملف طلب التدخل من طرف اللجنة وبعد الموافقة عليه يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.

1-8- مسار عملية التأهيل ضمن برنامج ED-PME[1]:

إن الفروع الجهوية للبرنامج تلعب دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهمية البرنامج ED-PME حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين هما:

- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو جزائرية وكذا التعرف على حيثيات و بنود هذه الشراكة عن قرب (المزايا، الايجابيات، التحديات)؛
- التعريف بأهمية برنامجED-PME بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية و كذا الأجنبية بإنتاجها لمنتجات ذات مواصفات ومعايير عالمية.

وتتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن هذا البرنامج في:

- بعد التأكد من رغبة المؤسسة (المستوفية للشروط) في الانضمام للبرنامج، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي Pré-diagnostic مجاني من قبل خبراء من البرنامج، يتم من خلاله تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي: التعرف على

[3] Le programme d'appui aux PME/PMI, ED-PME, Forum de la mise à niveau, op.cit. مع ترجمة و بتصرف

[1] سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة ورقلة 2007,ص ص 137-136

المؤسسة عن قرب (نشاطها، عدد عمالها، أسواقها...)، التعرف على رئيس المؤسسة لأنه مفتاح العبور لمعرفة ثقافة المؤسسة والتعرف على إشكالية تنمية المؤسسة؛

- بعد ذلك يقوم الخبراء بتشخيص معمق مقرون بنشاط تأهيل أولي شرط أن يكون مبسط و له أثر، وهذا لما له من أثر ايجابي على زيادة إقناع رئيس المؤسسة بفائدة التأهيل، بعدها يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب (حسب نوع المشكل) من قِبل خبراء مختصين سواء في التسويق، الإنتاج، التسيير، التمويل...، وهذا في ملف مدروس ومحدد بدقة للتكاليف والمهام اللازمة للعملية، يسمى هذا الملف بملف المصطلحات المرجعية Les termes des références؛

- ومن هنا يقوم الخبير و المحدد ضمن شروط (المستوى العلمي، الخبرة، الكفاءة...) بدورات تكوينية لرئيس المؤسسة وفريق عمله وهذا حسب نوع المشكل الذي تعاني منه المؤسسة، كما يمكن أن تكون الدورات التكوينية جماعية شرط أن تكون المؤسسات تعاني نفس المشكل.

1-9- العراقيل التي تعرض لها البرنامج: تعرض برنامج ED-PME لعدة عراقيل منها[1]:

- التأخر في الانطلاق: لقد أمضت الجزائر ممثلة بوزارة الشؤون الخارجية مع المفوضية الأوروبية على برنامج ED-PME في شهر جويلية من سنة 1998 ضمن اتفاقية الإطار، إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلا في شهر أكتوبر من سنة 2000.

- عدم وضوح الصورة في نظر رؤساء المؤسسات: إن المعنى الحقيقي لمفهوم التأهيل غير واضح لدى رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة الجزائرية، بالإضافة إلى صعوبة إقناعهم بأهمية التأهيل بسبب عدم وجود أدوات إعلامية تحسيسية فعالة ومكثفة.

- عدم أداء الهيئات الممثلة و الداعمة للدور المنتظر منها: لا تكفي إجراءات التأهيل وحدها لتنمية وتطوير تنافسية القطاع الصناعي الخاص، دون وجود محيط اقتصادي، سياسي وإجتماعي مساعد ومشجع على ذلك، ومن بينها الهيئات الممثلة وكذا الداعمة والتي لا تلعب الدور المنتظر منها بشكل فعال، وهذا بتعريف وتحسيس مؤسساتنا بما يحيط بها من تحولات اقتصادية جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة إقتناعها بفائدة وأهمية عملية التأهيل.

[1] Journées d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME algérienne,(2006): Alger . مع ترجمة و بتصرف

ثانيا:برنامج ميدا 2 (PME2) لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (2007-2009):

عند نهاية برنامج ED-PME تم الشروع في تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والذي تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف إستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إلى جانب إرساء نظام للجودة والقياسة على مستوى تلك المؤسسات[2].

2-1 مفهوم وأهداف البرنامج:

لقد تم التوصل إلى إتفاق جديد بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتحكم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة أطلق عليه اسم PME2.

2-1-1 مفهوم البرنامج:

إن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق، ويلعب فيه الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره مموله الأساسي، تشرف على هذا المشروع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والمفوضية الأوروبية ولكن لابد من الإشارة إلى أن وزارة الصناعة وترقية الإستثمار و وزارة البريد و تكنولوجيات الاتصال تلعبان دورًا هامًا في تنسيق نشاطات برنامج الدعم[1].

وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون أورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون أورو أما 04 ملايين أورو فتمثل حصة مساهمة الجزائر[2]، وتم تحديد مدة البرنامج بـ 34 شهرا بداية من إنطلاقه والذي كان فعليا شهر ماي 2009.

---

[2]Mustapha Benbada, op.cit, p 07 . مع ترجمة و بتصرف

[1] بسمة كراشة، الاتحاد الأوروبي يعزز تنافسية الشركات الجزائرية، إعتمادا على الموقع http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles، تاريخ الاطلاع في 2013/05/05

[2]Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des TIC (PME2),(2010): dossier de presse, atelier de visibilité, hôtel El-djazair, Algérie, 24 Février 2010, p 01. مع ترجمة و بتصرف

2-1-2 أهداف البرنامج:

يمكن تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي[3]:

* تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها؛

* التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

* تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2 المستفيدون وشروط الاستفادة من البرنامج:

للاستفادة من هذا البرنامج يجب أن تكون المؤسسة تابعة للقطاعات المحددة من طرف الجهات الوصية على البرنامج والتي تتوفر على شروط معينة.

2-2-1 المستفيدون من البرنامج[4]:

المؤسسات المستفيدة من البرنامج تنشط ضمن القطاعات الخمس التالية: الطعام والمشروبات، القطاع الميكانيكي، مواد البناء، المواد الكيميائية، قطاع الكهربائيات والإلكترونيات.

2-2-2 شروط الاستفادة من البرنامج[1]: شروط الاستفادة من البرنامج هي:

- أن يكون حجم مبيعات الشركة يتخطى مئة مليون دينار سنويا (مليون أورو)، 50% منها ناتجة عن نشاط صناعي تحويلي؛
- يجب أن يتخطى عدد الموظفين العشرين، منهم ثلاثة مدراء على الأقل؛
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-3 دوافع ونشاطات البرنامج:

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال أداة ضرورية لنشاطات المؤسسات، ورغم أهميتها البالغة فهي ضعيفة الانتشار في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة وهذا ما دفع إلى تبني هذا البرنامج.

---

[3] Mustapha Benbada, op.cit, p 32. مع ترجمة و بتصرف

[4] بسمة كراشة، المصدر سبق ذكره

[1] المصدر نفسه.

ثالثا- برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (التعاون الجزائري الألماني)[2]:

بالتعاون مع الطرف الألماني تم رصد مبلغ مالي قدره ثلاثة ملايين مارك ألماني بهدف تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من الناحية التنظيمية والتسييرية ويقوم هذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه شهر أفريل 1988، بتدريب 50 إستشاريا جزائريا بألمانيا يتولون بدورهم تدريب وتحسين مستوى ما يقارب 250 إستشاريا في الجزائر.

4-1 – أهداف البرنامج: يمثل الهدف الرئيسي للمشروع في تدعيم وتقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، من أجل تحسين فرص استغلال الطاقات العمالية، منافسة المنتج المستورد دخول الأسواق الخارجية.

4-2- توجهات البرنامج:

خصص برنامج التكوين والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنوعين من المؤسسات هما:

* المؤسسات المتوسطة الصناعية التي توظف (50-250) عاملا والتي يتركز نشاطها على الصناعات التالية: الصناعات الغذائية، الصناعات الحديدية، الميكانيك والكهرباء، الصناعات الكيمائية والصيدلانية

ومواد البناء.

* المؤسسات المصغرة والصغيرة التي توظف (1-10) عمال والمستفيدة من إجراءات الدعم الخاصة بوكالتي L'ANSEJ و L'ANDI.

أما عن مراكز الدعم فهي توفر العديد من الخدمات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في مجال إدارة الأعمال فيما يخص الوظائف الأساسية للمؤسسة.

[2] العربي عزاز، (2003): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في الإقتصاد والإحصاء، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، ص ص 119-122.

خلاصة الفصل

كخلاصة لما سبق يعتبر التأهيل عبارة عن مجموعة من التدابير والإجراءات تهدف أساسا إلى تحسين موقع المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة من خلال تحسين أدائها وتنافسينها على المستويين الوطني والدولي نظرا لأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الإطار اعتمدت الجزائر عدة برامج تأهيل وطنية وأخرى بالشراكة مع دول أجنبية لهذه المؤسسات، والسؤال الذي يبقى مطروحا: ما هي النتائج المحققة من هذه البرامج المخططة؟ وهو ما سيتم تناوله من خلال الفصل الموالي؟

تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة -المحقق-

المبحث الأول : نتائج برامج التأهيل الوطنية

المبحث الثاني: نتائج بعض برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

ظل الشراكة الأورو جزائرية

تمهيد

يعتبر التأهيل ضرورة قصوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل دعم وترقية قدرتها التنافسية وللتخفيف من حدة المشاكل والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، خاصة في ظل أتفاق الشراكة الأورو جزائرية، لذلك تبنت الحكومة برامج تأهيل عديدة لهذه المؤسسات منها برامج تأهيل وطنية وأخرى في ظل الشراكة الاورو جزائرية، سنحاول في هذا الفصل تقييم بعض برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطية وفقا لما تمكنا من الحصول عليه من معلومات من مصادر مختلفة. وبغض توضيح ذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول نتائج برامج التأهيل الوطنية في حين تعرض المبحث الثاني إلى نتائج بعض برامج التأهيل في ظل الشراكة الاورو جزائرية.

المبحث الأول: نتائج برامج التأهيل الوطنية

يتناول هذا المبحث في المطلب الأول نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2009)أما المطلب الثاني فيتطرق إلى نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014).

المطلب الأول: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2009):

أولا- المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني:

جدول رقم (12): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من البرنامج الوطني للتأهيل

	عدد المؤسسات	%
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	137	44.92
المؤسسات المصغرة	168	55.08
المجموع	305	100

Source: Ministère des Petites et Moyennes Entreprises et de l'artisanat, Agence Nationale de Développement de la PME, (2008) : bilan des actions de programme national de mise à niveau, rapport complet, Alger, p:1. مع ترجمة وبتصرف

إن نسبة المؤسسات المصغرة في هذا البرنامج أعلى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى أن البرامج السابقة لم يسمح للمؤسسات المصغرة الدخول فيها.

ثانيا- توزيع المؤسسات المشاركة في التأهيل حسب حجم العمالة

شكل رقم (04): توزيع المؤسسات المشاركة في التأهيل حسب حجم العمال

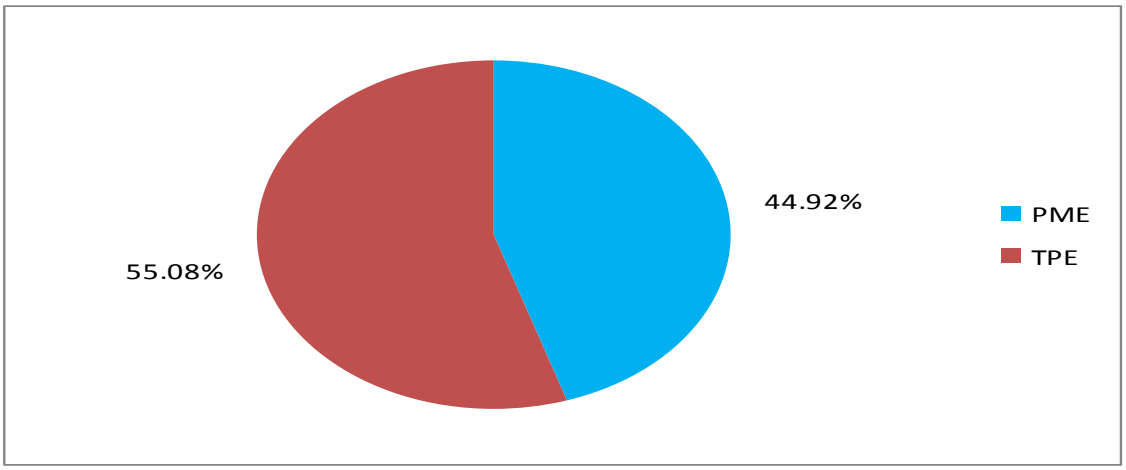

Source: Ibid, P :1. من إعداد الباحث مع ترجمة وبتصرف

من خلال الشكل رقم (04)، فإن نسبة 55.08 % من المؤسسات المصغرة انضمت في برنامج التأهيل أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 44.92 %.

شكل رقم (05): توزيع المؤسسات المشاركة في التأهيل حسب جهات الوطن

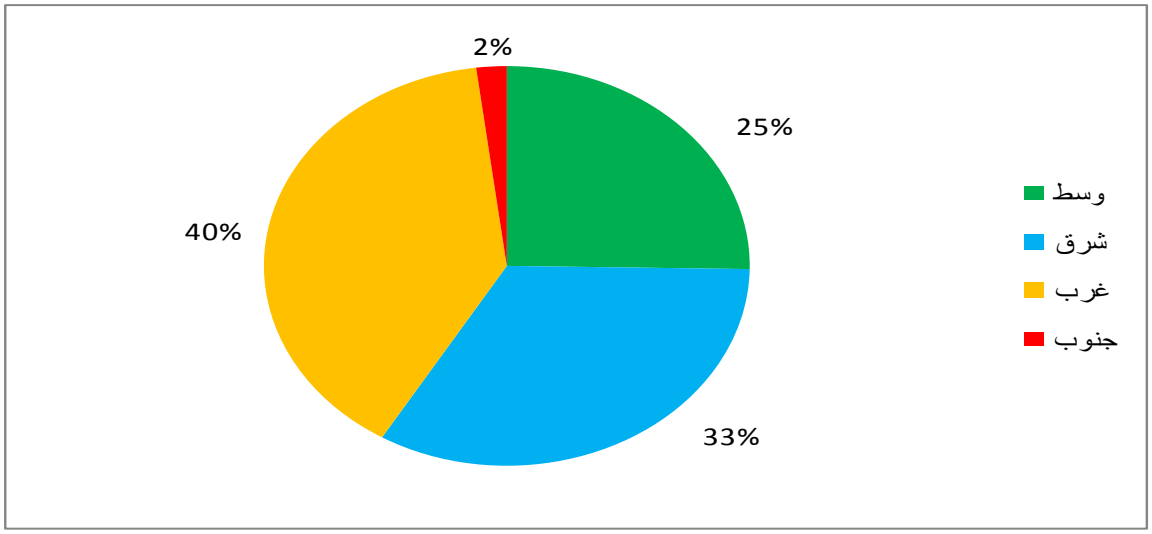

Source: Idem , p:5. من إعداد الباحث مع ترجمة وتصرف

من خلال الشكل رقم (05)، فإن توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل كانت كالتالي: 25 % وسط، 33 % شرق، 39 % غرب، أما في الجنوب فكانت 2 % فقط.

ثالثا- الأربع (04) ولايات الأكثر اهتماما ببرنامج التأهيل:

شكل رقم (06): 4 ولايات منخرطة في برنامج التأهيل

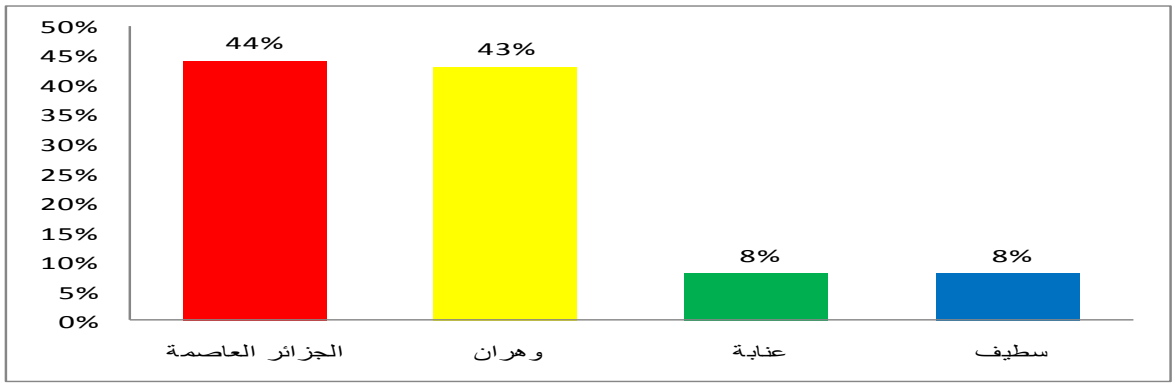

Source: Ibid , p:7. من إعداد الباحث مع ترجمة وبتصرف

يبين الشكل رقم (06)، أن نسبة الأربع ولايات المنخرطة في برنامج التأهيل، حيث تحتل الجزائر العاصمة المرتبة الأولى بنسبة 44 %، تليها وهران 43 %، أما كل من ولاية سطيف وولاية عنابة فكان نسبتهما 8 %.

المطلب الثاني: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي انطلق فعليا شهر فيفري 2011، وهدفه تأهيل 20.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، حيث لم يتم بعد بلوغه ،كما أن بعض النتائج المفرج عنها، عبر مصادر غير رسمية، تعتبر ضئيلة جدا وهزيلة، ويمكن إيجازها كما يلي:

- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أودعت ملفاتها للاستفادة من برنامج التأهيل: 2016؛
- عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت فعليا من البرنامج: 618.

ويتضح أن القطاعات الصناعية التي أودعت ملفات لدى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- مؤسسات البناء والأشغال العمومية والري: 59%
- مؤسسات القطاع الصناعي: 18%
- مؤسسات قطاع الخدمات: 12%
- مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية: 11%

أما عن التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أفرع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فكانت كما يلي:

- وكالة عنابة: 31 %
- وكالة الجزائر: 20 %
- وكالة سطيف: 30 %
- وكالة وهران: 16 %
- وكالة غرداية: 03 %

وفي سنة 2013 انضمت 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط إلى مخطط إعادة التأهيل بعيدا كل البعد هدف 20000 مؤسسة، الذي عند بداية البرنامج، حيث تحصل النصف منها على إشعار بالتمويل، غير أنه ولا واحدة منها قامت بإتمام المسار[1]

ولم تتضح الرؤيا بعد بخصوص ما ستقرره الحكومة والهيئات السيادية التي لها علاقة مباشرة بتنفيذ هذا البرنامج، والآليات التي يمكن إعتمادها لتسريع وتيرة البرنامج للوصول للنتائج المرجوة منه، خاصة مع نهاية موعد تنفيذ البرنامج ديسمبر 2014.

[1] رشيد موساوي، (2014): رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلقون صعوبات في فهم رهانات إعادة التأهيل، موقع: www.eldjazaeronline.net ، تاريخ الإطلاع 2017/02/12.

المبحث الثاني: نتائج بعض برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو جزائرية

المطلب الأول- نتائج برنامج ميدا 1 (ED-PME):

تم تسجيل خلال سنة 2003، 225 عملية مقابل 887 عملية سنة 2004 [2]، إلى غاية 31 ماي 2005، تم تسجيل 1186 عملية من طرف البرنامج موزعة كالتالي:

دعم مباشر للمؤسسات تتمثل في:

- 289 تشخيص اولي
- 273 عملية تشخيص
- 309 عملية تاهيل
- 144 عملية تكوين
- 6 نشاطات مختلفة

دعم الهيئات المالية التي تقدم الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- 3 عملية تشخيص
- 48 عملية تأهيل
- 36 عملية تكوين
- 2 نشاطات مختلفة

دعم لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- 26 عملية تشخيص أولي
- 27 عملية تاهيل
- 15 عملية تكوين
- 8 عملية دراسة و متابعة

[2] programme d'appui aux PME/PMI et la maitrise des TIC,p05. مع ترجمة و بتصرف

إلى غاية 31 أكتوبر 2006 تم تسجيل 2109 عملية من طرف البرنامج موزعة كمايلي:[1]

- 476 عملية تشخيص أولي
- 494 عملية تشخيص
- 844 عملية تاهيل
- 267 ملتقى تكوين
- 15 عملية دراسة و متابعة
- 13 نشاط اخر

بتاريخ 31 أكتوبر 2006 تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للإنضمام للبرنامج، تم تفاعلها مع البرنامج كما يلي:

* 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم دخولها الفعلي ضمن إجراءات التأهيل أي بنسبة 60.63 % من إجمالي المؤسسات الراغبة في دخول البرنامج؛
* 106 مؤسسة قامت بتشخيص أولي وانتظرت الدخول ضمن البرنامج لكن لم يتم ذلك؛
* 92 مؤسسة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص الأولي؛
* 65 مؤسسة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص.

شكل رقم (07): 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة انضمت إلى مراحل برنامج التأهيل

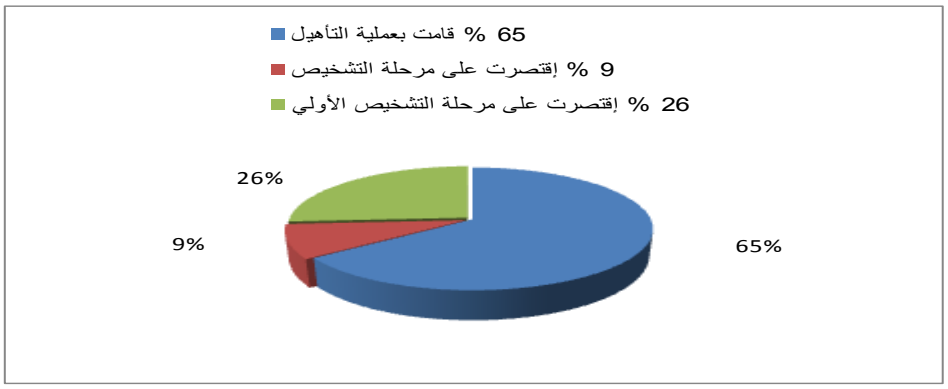

Source: Rapport final, EDPME,(2007) : programme d'Appui aux PME/PMI, des résultats et une expériences a transmettre, p2.

[1] Documents interns d'Euro Development –PME.31 October 2006 .مع ترجمة و بتصرف

في نهاية البرنامج حسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007، تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، حيث سمح هذا الأخير من قبول تأهيل 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي نسبة 65 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة فيه، حيث يلاحظ من خلال الشكل رقم (07)، أن نسبة 26 % من إجمالي المؤسسات المنخرطة في البرنامج تخلت عن البرنامج بعد قيامها بعملية التشخيص الأولي (197 مؤسسة) و9 % من المؤسسات فقد تشخصت بصفة نهائية 61 مؤسسة/445 مؤسسة أب بنسبة 13.71 %، ويمكن ترجيح أسباب عزوف هذه المؤسسات على إتمام إجراءات التأهيل إلى[1]:

- صعوبات مالية؛
- سوء تنظيم هذه المؤسسات؛
- تردد مسؤولي المؤسسات؛
- عدم شفافية التسيير.

شكل رقم (08): 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة موزعة حسب المناطق الجغرافية

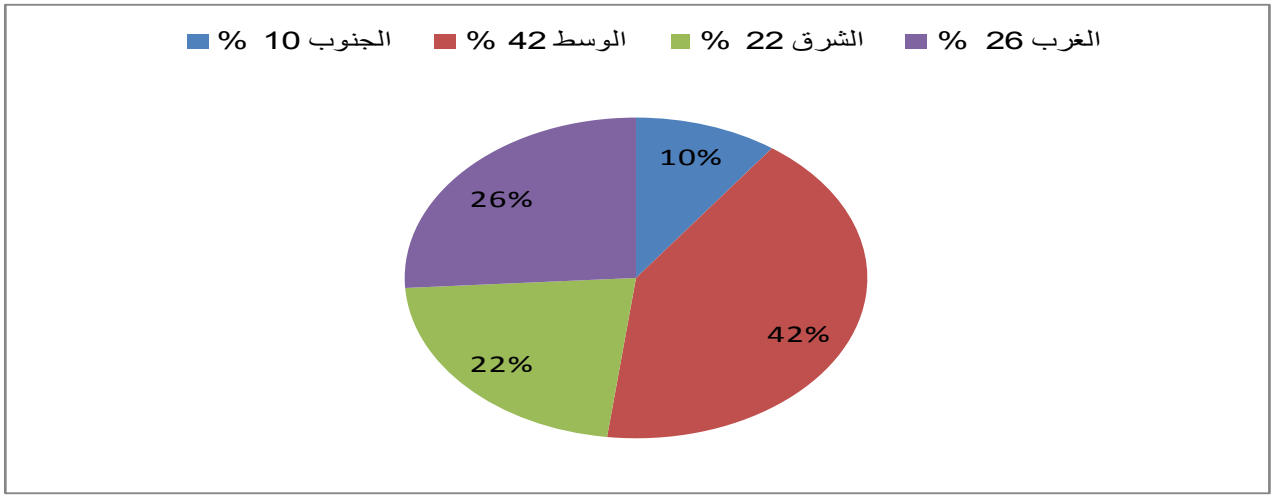

Source: documents internes d'euro développement – PME, Op.Cit. مع ترجمة وبتصرف

من خلال الشكل رقم (08)، فإن 42 % من المؤسسات شاركت في برنامج التأهيل بوسط البلاد والغرب 26 % أما الشرق والجنوب فكانت نسبة المشاركة كالتالي 22 %و 10 % على التوالي وذلك نتيجة

[1] Idem

للوسائل المستعملة من أجل تنظيم الأيام الإعلامية والتحسيسية والورشات التقنية والإتفاقيات الخاصة بالمتابعة والتكوين.

والشكل التالي يوضح مختلف النشاطات التي انضمت إلى برامج التأهيل:

شكل رقم (09): نسب مشاركة القطاعات الصناعية ببرنامج التأهيل ED-PME

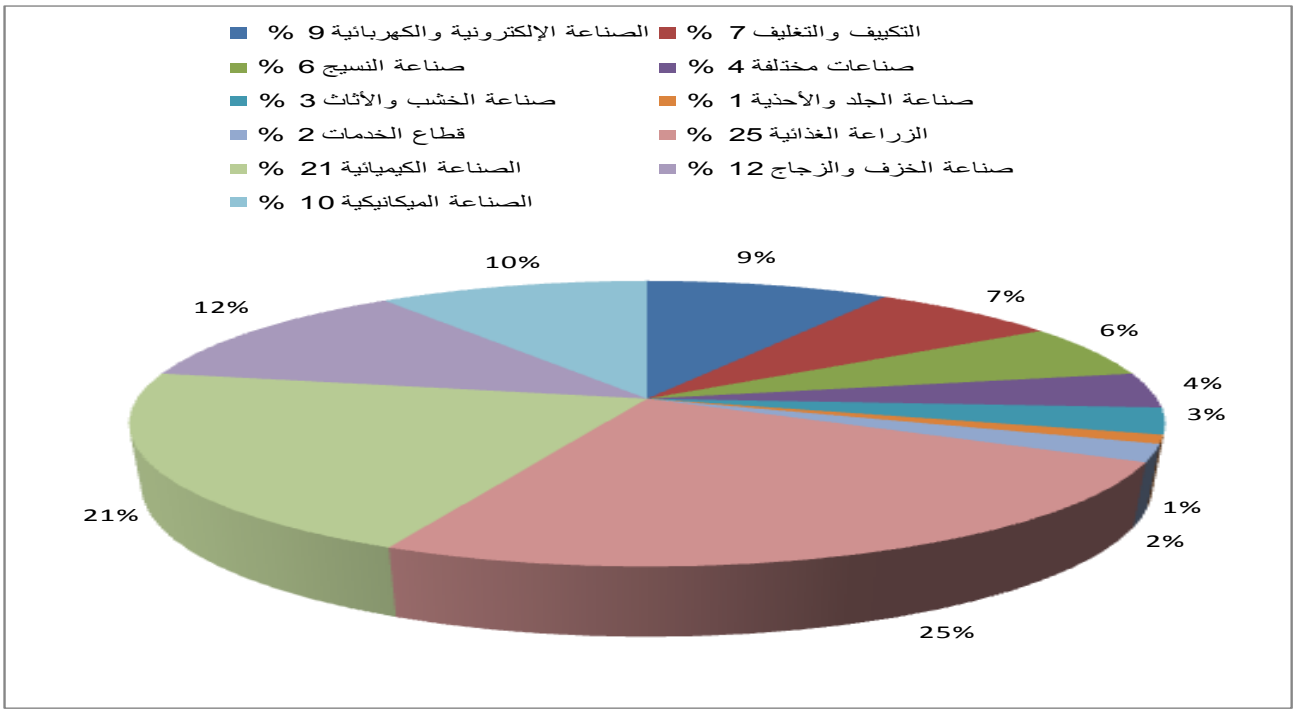

Source: Ibid. مع ترجمة وبتصرف

من خلال الشكل رقم (09)، فإن 68 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة تنشط في أربع قطاعات رئيسية: الصناعة الغذائية، صناعة الخزف والزجاج والصناعات الميكانيكية ويرجع ذلك إلى ديناميكية هذه القطاعات، وتجاوبها مع ظاهرة إنفتاح السوق، كما يلاحظ أن صناعة الجلود والأحذية ضعيفة جدا في حدود 1 %، وذلك راجع إلى المنافسة الشديدة من قبل المنتجات الأجنبية.

وقد تطورت عمليات التأهيل لتشمل عدة وظائف المؤسسة منها: الإنتاج، الإدارة التسويق، المالية والرغبة في الحصول على شهادات الجودة من بداية تنفيذ البرنامج سنة 2002 إلى غاية 2007 كما يلي:

- 339 عملية خاصة بإدارة الأعمال؛
- 313 عملية خاصة بإدارة الإنتاج؛
- 134 عملية خاصة بالجودة؛
- 103 عملية خاصة بالتسويق؛
- 7 عملية خاصة بعمليات التمويل.

والشكل التالي يوضح نوع نشاط التأهيل:

شكل رقم (10): توزيع 405 مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب نوع نشاط التأهيل

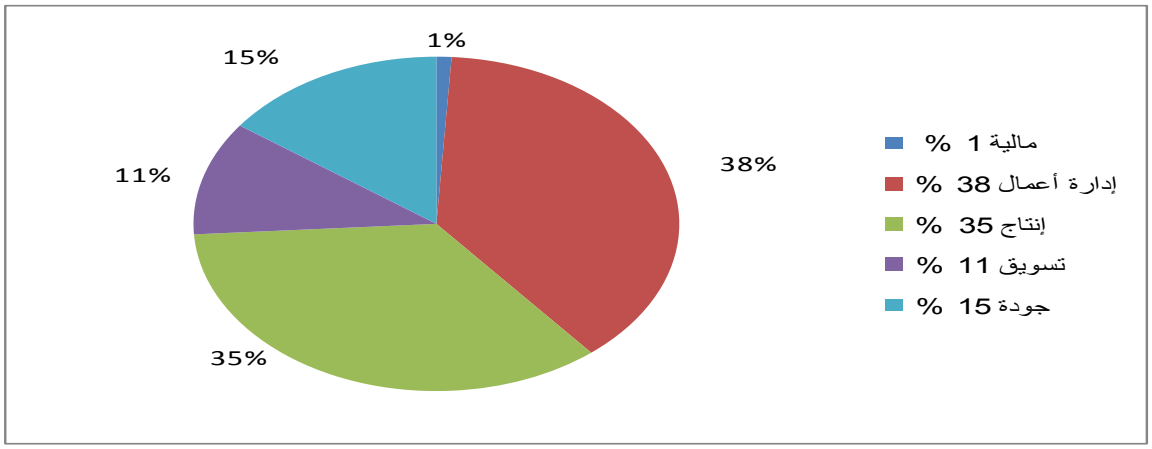

Source: Ibid, p 43. مع ترجمة وبتصرف

من خلال الشكل رقم (10)، فإن العمليات الخاصة بالتسيير وإدارة المؤسسات تحتل أعلى نسبة بالنسبة لبقية الوظائف الأخرى، ثم تليها نظام الإنتاج فعمليات الحصول على الجودة، وعمليات إدخال تقنيات التسويق الحديثة، كما نلاحظ أن العمليات الخاصة بالوظيفة المالية تحتل نسبة قليلة لعدة أسباب:

- برنامج التأهيل يشترط إبعاد المؤسسات التي تعاني من العجز المالي من التأهيل؛
- عدم رغبة أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة تدخل أطراف خارجية في العمليات المالية.

والأشكال التالية توضح وبالتفصيل أكثر طبيعة العمليات السابقة:

شكل رقم (11): 339 عملية خاصة بإدارة الأعمال في إطار برنامج التأهيل

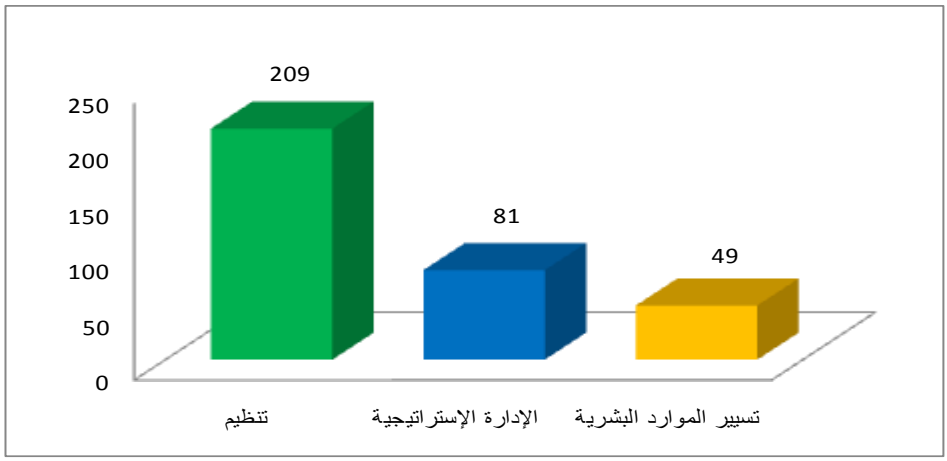

Source: Idem, p 28. مع ترجمة وبتصرف

وتتمثل معظم العمليات الخاصة بإدارة الإعمال في:

1- عمليات التنظيم:

- هيكلة وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO9001.

2- عمليات تسيير الموارد البشرية:

- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختيار وتوظيف الكفاءات البشرية؛

- إعادة رسكلة وتدريب الموارد البشرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- العمليات الخاصة بإدارة الإنتاج: نوضحها من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (12): 313 عملية خاصة بالإنتاج في إطار برامج التأهيل

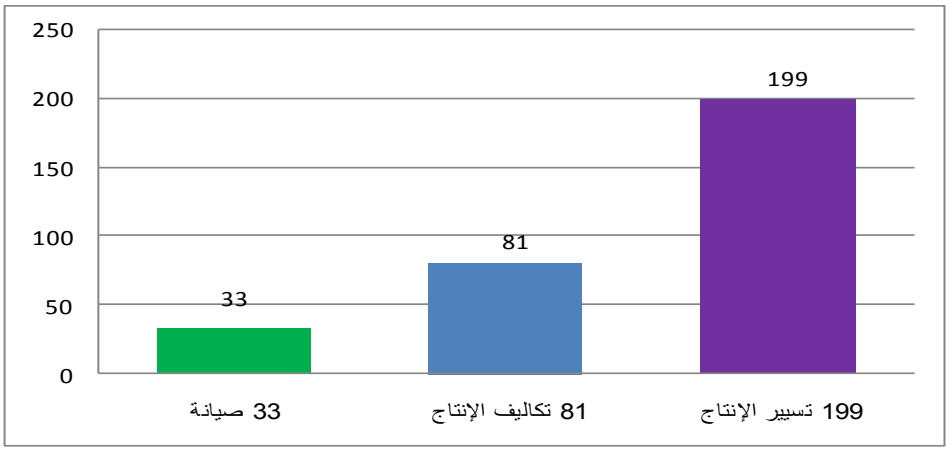

Source: Ibid, p29. مع ترجمة وبتصرف

تضم عمليات التأهيل الخاصة بالإنتاج:

أ- تسيير الإنتاج من خلال إدخال تقنيات تسيير حديثة وإدخال الإبداع والإبتكار في المنتجات؛

ب- عمليات خاصة بتكاليف الإنتاج من خلال محاولة إدخال تقنيات حديثة لحساب تكاليف الإنتاج؛

جـ- عمليات خاصة بالصيانة تتمثل في وضع نظام للصيانة الوقائية.

3- عمليات الحصول على شهادات الجودة:

الهدف من عمليات التأهيل الخاصة بالجودة:

أ- العمليات الخاصة للحصول على شهادة المواصفات للجودة العالمية ISO9001:

* وضع هيكل تنظيمي للمؤسسة يتماشى مع المواصفات العالمية؛

* تعزيز الجودة داخل المؤسسة.

ب- العمليات الخاصة بشهادة الجودة الأوروبية وشهادة ISO2200:

* دخول الأسواق الجديدة عن طريق عمليات التصدير؛

* امتلاك القدرة التنافسية.

جـ- العمليات الخاصة بنظام المراقبة بتحليل نقاط الخطورة الحرجة

* من خلال مراقبة المواد الغذائية.

د- العمليات الخاصة بشهادة ممارسة التصنيع الجديد وشهادة الممارسة السليمة للمختبرات وتهدف إلى:

* تحسين كفاءة المؤسسة ومنتجاتها؛

* العمل على تعزيز قدرة المختبر على تقديم خدمات فحص أو معايرة تكسب ثقة الجنوب.

والشكل التالي يوضح 134 عملية خاصة بالجودة:

شكل رقم (13): 134 عملية خاصة بالجودة في إطار برنامج التأهيل

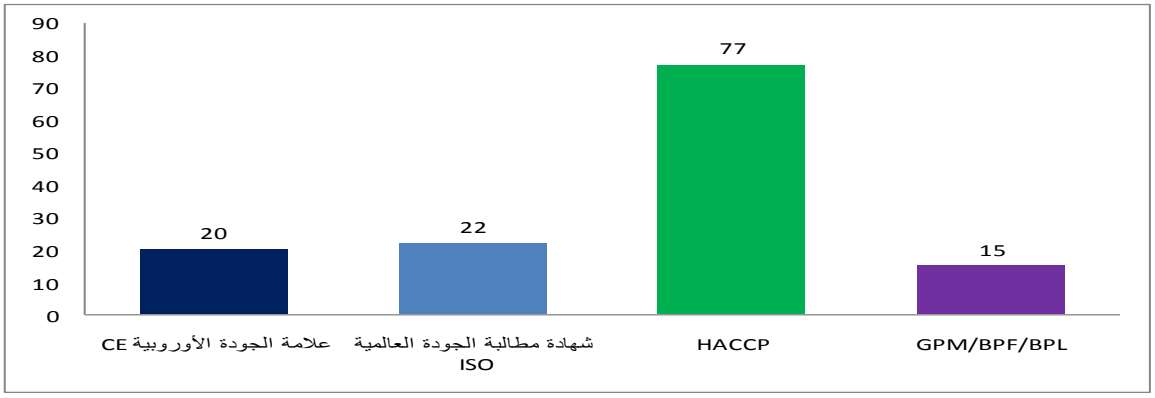

Source: Rapport final, euro développement PME; op-cit; p29. مع ترجمة وبتصرف

4- التسويق:

الهدف من التأهيل في مجال التسويق هو إدخال تقنيات جديدة في التسويق وقد تم توزيع 103 عملية في هذا الجانب على نوعين من التسويق:

أ- تسويق عملي ويتضمن 81 عملية محتواه:

* إنشاء بنية تحتية تناسب الأعمال التجارية وأساليب التسويق الحديثة؛

* تحسين معرفة احتياجات الأسواق من خلال تحقيق " اختيارات المنتجات/المستخدمين"؛

* توفير المدخلات اللازمة لبناء العرض؛

* تدريب الأشخاص المختصين على التجارة والمبيعات بتقنيات حديثة.

ب- التسويق الإستراتيجي: ويتضمن 22 عملية يهدف إلى:

* تنفيذ إستراتيجية اليقظة التنافسية للمؤسسة لتمكينها من مواكبة تطورات السوق والمحيط؛

* تدريب ورسكلة عمال المؤسسة على إستراتيجيات التسويق الحديثة.

والشكل التالي يوضح مختلف عمليات التسويق في إطار برنامج التأهيل:

شكل رقم (14): توزيع 103 عملية خاصة بالتسويق في إطار برنامج التأهيل

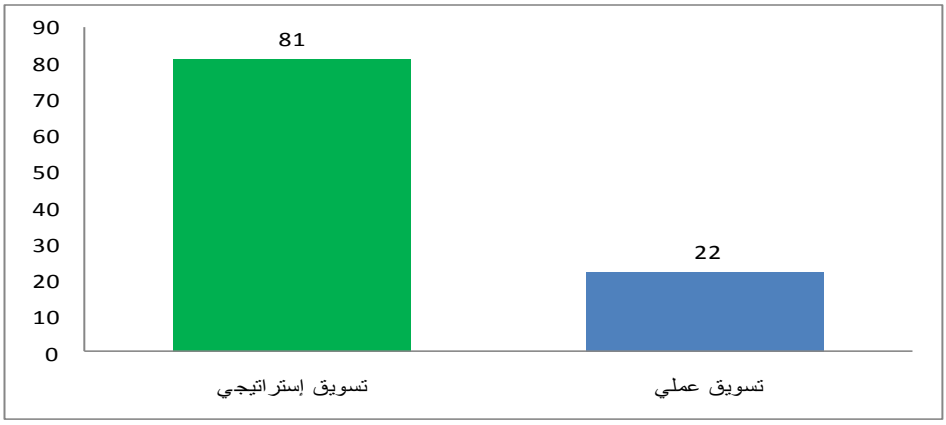

Source: Rapports final, euro développement PME; op-cit; p30. مع ترجمة وبتصرف

التقييم المالي:

يلاحظ من خلال الشكل رقم (14) أن مبلغ 15039692 أورو لـ 1373 عملية موزعة كما يلي:

شكل رقم (15) توزيع 15039692 أورو على عمليات التأهيل:

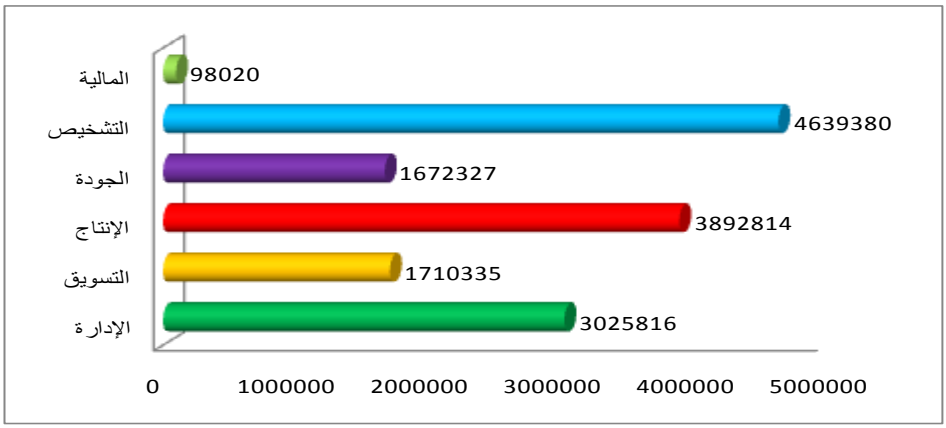

Source: Idem, p39. مع ترجمة وبتصرف

إن نسبة المساعدات المالية الموجهة لمرحلة التشخيص أكبر نسبة مقارنة بباقي عمليات التأهيل الأخرى، وسبب ذلك راجع إلى أن هذا البرنامج لا يركز على تمويل الاستثمارات المادية بل يركز على الاستثمارات اللامادية، رغم المبالغ المنفقة، إلا أنه لم تحقق الأهداف المرجوة منها نتيجة للأسباب: مؤسسات تعاني من ضعف الجودة.

المطلب الثاني:نتائج برنامج ميدا 2- PME2 :

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج تم الشروع في تنفيذ التنظيمات واللوجستيات و إتمام إجراءات العمل، وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج، وذلك بتدخل مجموعة من الخبراء من مجموعة المساعدة والدعم التقني، إضافة إلى 50 خبيرا آخر من أجل تنفيذ إجراءات البرنامج كما يلي[1]:

2-1- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

حيث تم القيام بالعمليات التالية:

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج؛
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة، تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج؛
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة و الدعم؛
- إطلاق مناقصة بـ 10,5 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-2- الدعم المؤسساتي:

من خلال إطلاق عمليات الخبرة في المجالات التالية:

- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية؛
- استراتيجية تطوير المناولة؛
- برنامج استراتيجية الجزائر الالكترونية؛
- آليات التمويل و صناديق الضمان؛
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الاتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة و الاتحاد المهني لصناعة السيارات و الميكانيك.

2-3- دعم الجودة :

حيث تم في هذا المجال:

- إعداد مشاريع محددة و خاصة لدعم وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية؛
- إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد (ISO 17025 و ISO 17020)؛

(1) Programme d'appui aux PME /PMI et à la maitrise des TIC, op.cit, pp 02-03. مع ترجمة و بتصرف

- إعداد قائمة أولية تضم 112هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين من البرنامج؛
- إعداد سوق الخدمات ب 07 مليون أورو من أجل الدعم التقني للجودة.

وقد انتقد السيد محمد بنيني مدير الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في إطار برنامج PME2 ووصف منحنى سيره بالثقيل، حيث صرح بأن حوالي 100 مؤسسة استفادت من البرنامج طيلة سنة 2009 في حين أبدت 160 مؤسسة أخرى رغبتها في الاستفادة من هذا البرنامج الذي تم توسيعه ليشمل المؤسسات الخدماتية بعد أن كان مقتصرا على القطاع الصناعي.

أما بالنسبة لنتائج برنامج التعاون الألماني الجزائري لقد وصلت أشغال هذا البرنامج ميدانيا إلى تكوين 200 مستشار مختص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشخيص 30 مؤسسة بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات إعلامية ودراسية لممثلي الجهات المهنية، حيث حقق هذا البرنامج أهدافه في التوجيه و الإرشاد و التكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية و تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

ومن أجل دعم حركية التأهيل والاندماج ونمو الصناعات في إطار تحرر وانفتاح السوق فقد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وهذا في إطار الشراكة التقنية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى نهاية أفريل 2003 بقيمة 2.3 مليون مارك ألماني و في المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وتمتد هذه المرحلة من جويلية 2003 إلى جانفي 2006 و هناك برنامج آخر انطلق من سنة 2005 إلى 2007 يهدف إلى تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير تنافسيتها عن طريق تأهيل هياكلها الارتكازية وتقوية كفاءتها الداخلية[1].

وفي هذا الإطار يمكن إبراز الملاحظات التالية والمتعلقة أساسا بأهم معوقات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بحيث إذا كانت معظم برامج التأهيل المعتمدة سابقا لم تحقق أهدافها المرجوة فذلك راجع من جهة إلى أن هذه البرامج لم تعد أو تنفذ أو تتابع بشكل جيد، و من جهة أخرى فإن ذلك راجع إلى معوقات تعترض نجاح تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تنقسم هذه المعوقات إلى معوقات داخلية و خارجية.

1- معوقات داخلية:

و هي صعوبات نابعة من داخل المؤسسة، و تتمثل في:

[1] نصيرة قريش : آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006 بجامعة الشلف ص 1057

عدم استيفاء المؤسسات للشروط المطلوبة و التي تخول لها الاستفادة من البرامج الموضوعة؛
عدم رغبة صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المعنية بالتأهيل على مواصلة كامل مراحل برنامج التأهيل، نظرا لطول فترة الانجاز وعدم توفر نظرة مستقبلية لديهم عن نتائج البرنامج (أي عدم القدرة على دراسة تقييم جدوى المشاريع المتعلقة ببرنامج التأهيل)؛
التخلي عن البرنامج من طرف المؤسسة في المراحل المبكرة له نتيجة عدم القدرة على المواصلة لأسباب متعددة منها غلاء تكلفة عمليات التأهيل؛
غياب ثقافة التأهيل لدى أصحاب المؤسسات و عدم معرفتهم بأهميته في تحسين تنافسية مؤسساتهم؛
الصعوبات المالية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة صعوبة المحافظة على التوازن المالي إضافة إلى الوضعية الصعبة التي توجد عليها معظم المؤسسات الوطنية مما يؤدي إلى عدم استفادتها من برامج التأهيل كون هذه البرامج تعنى بتحسين موقع المؤسسة و ليس مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبة في الاستمرار.

2- معوقات خارجية:

و هي عبارة عن عراقيل تحول دون نجاح التأهيل تنبع من المحيط الخارجي للمؤسسة، تتمثل في:
-عدم التكفل التام بالمؤسسات الداخلة ضمن إجراءات التأهيل من طرف الهيئات المشرفة على تنفيذ البرنامج؛
-عدم مرونة هياكل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مما يؤدي إلى عدم تجاوز المؤسسات للمراحل الأولى من برنامج التأهيل (التشخيص الأولي و التشخيص النهائي)؛
-نقص في الموارد المالية الموضوعة المخصصة لتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،
-التأخر في انطلاق أو تنفيذ برامج التأهيل مما يؤدي إلى زيادة تكليفها،
نقص متابعة المؤسسات خلال نشاط التأهيل و عدم مرافقتها بعد انتهاء عملية التأهيل.
هذا بالإضافة إلى جملة من العراقيل التي تحد من تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و المتمثلة في :
-البيروقراطية الإدارية في منح الاستثمارات؛
-المؤسسات المالية الموازية و مشكلة ضمان القروض ما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى التعامل مع وكلاء الأسواق الغير الرسمية الخارجة عن سيطرة ورقابة البنوك المركزية ؛
-صعوبة الحصول على العقار الصناعي؛
-ارتفاع وتيرة الاقتصاد الموازي ؛و كدا ارتفاع الضغوطات التسويقية.

خلاصة الفصل:

من خلال هدا الفصل يمكن أن نستخلص انه بالرغم من المجهودات التي بدلتها السلطات العمومية الجزائرية بتسطير برامج تأهيل وطنية و أخرى بالتعاون مع الدول الأوروبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف تطويرها من خلال تعزيز قدرتها التنافسية إلا أن مجمل هده البرامج لم تصل إلى تحقيق أهدافها المخططة حيث بقيت النتائج في الواقع ضعيفة بالمقارنة مع حجم الأموال التي ضخت لها , حيث أن المنتوجات الوطنية لهده المؤسسات لم تصل إلى المستوى الذي يمكنها من منافسة المنتوجات الدولية و يرجع دلك لجملة الصعوبات التي لازالت تعاني منها خاصة البيروقراطية الإدارية و الفساد المالي و الجهوية .

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه سابقا يتبين لنا أن الاقتصاديات المتقدمة أولت أهمية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لما لهذه الأخيرة لها أهمية معتبرة من خلال مساهمتها في التنمية والنمو الاقتصادي والتشغيل وخلق القيمة المضافة مما جعل البلدان النامية ومنها الجزائر تتوجه نحو هذا القطاع.

ويأتي هذا الاهتمام في إطار الجهود الحكومية للتصدي للصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، بسبب صغر حجمها، لذا وجب إخضاعها لعملية تأهيل تشمل كل هياكلها الاقتصادية، بما يتلاءم مع القوانين الأوروبية المحددة للجودة والإنتاج الصناعي، قصد النهوض بهذه المؤسسات.

حيث أن تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمثل أحد توجهات الحكومات المتتالية للنهوض بها ، وإحداث تغييرات إيجابية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث قامت الجزائر بإصدار قوانين وتشريعات لترقية هذا النوع من المؤسسات، مع إنشاء وزارات، مكاتب ودواوين تعمل على تسييرها، وبالرغم من كل هذا لوحظ أن حصيلة برامج التأهيل في الجزائر لم تحقق ما كان مرجوا منها.

- **نتائج الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى استخلاص النتائج التالية:

– إن التأخر في استكمال إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجعل السوق المحلية عرضة للغزو الخارجي من منتوجات مؤسسات تحمل المواصفات التجارية العالمية، وتعرض مصداقية أي منتج محلي للخطر وعدم المقدرة على المنافسة؛

– شح كبير في الإحصائيات والمعلومات حول برامج التأهيل في الجزائر، الأمر الذي يعيق محاولات الباحثين لتقييم البرامج وإيجاد حلول لمساعدة وتوجيه السلطات العمومية المكلفة بوضع إستراتيجية التأهيل وتنفيذها،

– فشل برامج التأهيل في الجزائر (نسبة التنفيذ لم تتعدى 23%) سببه يرجع إلى عدم جودة هذه البرامج، وسوء تسييرها؛

– التأهيل لا يخص المؤسسة وحدها بل يتعدى اهتمامه إلى المتعاملين الآخرين، الذي تتقاطع تعاملاتهم مع المؤسسة، بدءا بالبيئة العامة للمؤسسة ومرونتها التشغيلية و إنتهاءا بمحيطها الداخلي والخارجي؛

– إن النتائج المسجلة لبرامج التأهيل التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية، تعتبر جد ضئيلة مقارنة بأهمية هذه البرامج والموارد المسخرة لها؛

– غياب الاحتكاك بين المؤسسات والبنوك، هذه الأخيرة التي تفرض شروط تعجيزية في تمويل الاستثمار وإنشاء المؤسسات بسبب عدم وجود ضمانات كافية، مما يحتم إنشاء صناديق مخاطر رأس المال وتفعيل دوره؛

– بسبب طول الفترة المرتبطة بالدراسة وصرف المنح أدى إلى عزوف معظم المؤسسات عن برنامج التأهيل عند بدايته أو في مرحلته الأولى خصوصا؛

– إن مخطط التأهيل يتطلب من أجل ضمان نجاحه ما يلي:

/ اعتماد مخطط تأهيل تفصيلي وفق آلية الحالة لكل فرع من فروع المؤسسة؛

/ الدراسة العلمية لواقع المؤسسات من أجل التحديد الدقيق لاحتياجاتها في إطار التشخيص الإستراتيجي الشامل.

– التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات يجعل من التوازنات المالية هشة، ما لم تتبع بإصلاحات هيكلية وتأهيل النسيج الصناعي ليتحول إلى إنتاج الثروة بعد أن كان مستهلكا لها؛

– التأهيل طريقة للتصدي للصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على منافسة نظيراتها من المؤسسات في الدول الأخرى، والتأهيل عملية مستمرة ومتجددة، وهي نظام يمكن إقتناؤه والتدريب عليه، يشمل الإبداع.

- **اختبار الفرضيات:**

– **بالنسبة للفرضية الأولى:** تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر ، فقد أثبتت صحتها حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر .

– **بالنسبة للفرضية الثانية:** حققت برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الأهداف المرجوة منها ، هذه الفرضية غير محققة وذلك لان نسبة انجاز برامج التأهيل بصفة عامة ضئيلة جدا لم تتعدى 23%.

كما أنها لم تتوصل إلى النتائج المرجوة منها حيث بقيت الفجوة كبيرة بين المخطط والمحقق.

- **الاقتراحات:**

انطلاقا من الدراسة التي أنجزها الباحث، من خلال تحليل المعطيات المتعلقة برامج التأهيل في والجزائر، يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي تخفف من حدة المشكل المطروح إذا ما أخذت بعين الاعتبار من طرف صناع القرار:

– ضرورة إقناع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأن مصلحة مؤسساتهم تكمن في تبني برامج التأهيل، وذلك لمواجهة صعوبات البقاء وتحديات النمو؛

– ضرورة تأهيل العنصر البشري من خلال التكوين المستمر بهدف تنمية قدرات ومهارات الأفراد المهنية والتقنية؛

– ضرورة تصميم برامج تحسيسية لتوعية المؤسسات بأهمية التأهيل لمواجهة منافسة المؤسسات الأجنبية؛

– ضرورة تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستثمار عبر كامل التراب الوطني، خاصة في المناطق النائية للتقليل من تمركزها في مناطق محددة؛

– ضرورة اعتماد أسلوب اللامركزية وإشراك الجهات المتخصصة وبشكل فعال في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ضرورة تطوير دور البنوك والمؤسسات المالية المحلية في تمويلها، مع تسهيل تقديم الضمانات التي تتطلبها البنوك الوطنية عند منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديث الأساليب وأدوات وطرق التمويل والعمل وفق سياسة واضحة وشفافة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ضرورة فتح المجال لإنشاء البنوك الخاصة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– ضرورة محاولة الاستفادة من التجارب العالمية والتعاون والتنسيق مع المؤسسات والهيئات المالية.

- **آفاق البحث:**

ورغم الدراسة المتواضعة التي أنجزها الباحث فإنه من الضروري الاعتراف بوجود بعض النقائص والتي تم ذكرها والتي يمكن تداركها إذا ما تم الأخذ بالاعتبار للصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدين محل الدراسة ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة لمعالجتها سواء داخليا أو بدعم خارجي، وفي كل ذلك يبقى موضوع الدراسة التي قام بها الباحث، إشكالية يمكن معالجتها بطرق أخرى في البحوث التي سيقوم بها طلبة الكلية بعدنا.

المصادر والمراجع:

أولا : الكتب باللغة العربية

1- سعاد نائف البرنوطي ، إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة) ، دار وائل للنشر عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2005

2- عبد الرحمن يسري أحمد،(1996): تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها ، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر .

3- عبد الغفور عبد السلام ، رياض الحلبي ، حزم شحادة ، محمد الجيوسي ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع الطبعة الأولى 2001

4- علي السلمي،(1999) : المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة ،دار الغريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر

5- فلاح حسن الحسيني ،(2006): إدارة المشروعات الصغيرة – مدخل استراتيجي للمنافسة و التميز، الطبعة العربية الأولى ، دار الشروق للنشر و التوزيع ،الأردن

6- ماجدة العطية ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الميسرة ، عمان الأردن ، الطبعة الثانية 2004

7- نصر المنصور كاسر ر،شوقي ناجي ،" إدارة المشروعات الصغيرة "، دار حامد للنشر عمان ،الأردن، 2000

ثانيا : مجلات و ملتقيات:

1- الطيب لحيلح ،(2006): دور المؤسسات الصغيرة و الصغرى و المتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي (الجزئر ،تونس والمغرب)، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، 17-18 أفريل، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

2- السعيد بريبش وشبلي دنيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: الواقع، التحديات وسبل النجاح ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر يومي 25-26 نوفمبر 2014 بجامعة قالمة

3- بسمة كراشة، الاتحاد الأوروبي يعزز تنافسية الشركات الجزائرية، إعتمادا على الموقع http://www.eurojar.org/ar/euromed-articles، تاريخ الإطلاع في 2013/05/05

4- بلقاسم زايري ،(سياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (3) مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ،كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ،الشلف،الجزائر ،ديسمبر 2005

المصادر والمراجع:

5- خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي ، معدل و عوامل انتشار المنشات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية ,مجلة الادارة العامة العدد الثاني المجلد 41,سنة 2016

6- رضا جا وحدو ،عبد الطيف بلغرسة ، (آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة)، ورقة مقدمة في لملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الملتقى الوطني ، الأغواط ،8-9 أفريل 2002

7- سيد ناجي مرتجي،(2004) : المشروعات الصغيرة و المتوسطة: المفهوم و المشكلات و إطار التطوير،ندوة : المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات و آفاق التنمية ، المنعقدة 18-22 جانفي ، القاهرة

8- صبري مقيمح، عمار شلابي ،(المناخ الاقتصادي الدولي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ،(واقع وأفاق) ،قالمة ،13 -14 نوفمبر 2006

9- عبد القادر محمد أحمد و سعود فياض الفياض ، (الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية ،الدور و المعوقات) ، مجلة التعاون الصناعي، العدد 60 ، الدوحة ،قطر، السنة الثالثة عشرة أكتوبر 1992

10- عبد الرحمان بن عنتر ،عبد الله بلوناس، (مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطورها ودعم قدرتها التنافسية)، أبحاث روسيكادا، العدد الأول،جامعة سكيكدة، ديسمبر 2003

11- عبد الله بلوناس ،(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقدرة على المنافسة قي ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية ،(في)، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،الملتقى الدولي ، الشلف، 17 ،18 أفريل 2006

12- عبد الرحمان بن عنتر، واقع مؤسساتنا الصغيرة و المتوسطة و آفاقها المستقبلية مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 01 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف،2002

13- عبد المجيد بوزيدي ،"تأهيل المؤسسات جزء من الاستراتيجة الصناعية"،مقال منشور على الموقع: / WWW.echorouh online ,.com: modulesPHP تاريخ الاطلاع 2016/01/17.

14- عبد الكريم بوغدو، (2008): بطاقة فنية حول تطور ملف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية .

15- عيسى ياحا ،محاولة بناء لوحة القيادة المالية لمؤسسة صغيرة أو متوسطة ، في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،الدورة التدريبة ،سطيف، 25-28 ماي 2003 .

16- فوزي فتات ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، أسباب وجودها وآفاقها المستقبلية ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين الرهانات والفعالية ،سعيدة، 14، 15 ديسمبر 2004،

17- محمود حسين الوادي،(2005) : المشروعات الصغيرة : ماهيتها و التحديات الذاتية فيها مع الإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، المجلة العربية للإدارة ، (العدد الأول)، مصر

18- منير نوري، (2006): أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، المنعقد يومي 17-18 أفريل 2006 ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف،

19- نصيرة قريش : آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006 بجامعة الشلف

ثالثا :منشورات وقوانين وتقارير

1- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر 2001 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 77 ، 12 ديسمبر 2001 ،

2- القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 08، 09، 10 ص 06.

3- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 ، المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، الخاص بإنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد74)، المؤرخ في 2002/11/13

4- المرسوم التنفيذي رقم 04-134 ، المؤرخ في 19افريل 2004 ، الخاص بالقانون الاساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (العدد27)، المؤرخ في2004/04/28

5- المرسوم التنفيذي رقم 06-240 ، المؤرخ في 4 جويلية 2006 ، المتضمن تحديد كيفية سير حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (العدد45)، المؤرخ في 2006/07/09

6- رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 12-13 ماي 2010،الجزائر .

7- عبد العزيز جميل مخيمر ، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم،(2007) : دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية ،الطبعة الثانية،منشورات المنظمة العربية للتنمية ، مصر

8- قرار وزاري مشترك، مؤرخ في 7 فيفري 2007 ، المتضمن تحديد إيرادات ونفقات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، (العدد18)، المؤرخ في 2007/03/18

9-

رابعا: مذكرات ، رسائل و مطبوعات

1- العربي عزاز، (2003): دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية – حالة الجزائر ، رسالة ماجيستر في الإقتصاد والإحصاء، غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر،

2- سليمة غدير أحمد، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر,مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص تسيير المؤسسات جامعة ورقلة 2007,

3- عمار شلابي ،" تأهيل المؤسسة العمومية الاقتصادية و محيطها : المؤسسة الوطنية للرزم المعدني "،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة سكيكدة سنة 2006 .

خامسا : المراجع باللغة الفرنسية

1- Ouvrages :

2- LAMIRI ABDELHAK ,(la mise à niveau) , revue des sciences gestion, N0 2, l'école de commerce , Année 2001

3-) LAMIRI ABDELHAK « management de l'information, redressement et mise à niveau des entreprises»,OPU ,Alger , 2003,

4- Mustapha Benbada ,(2007) : Programme de Mise à Niveau des PME/PMI , Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat , P2.

I- Rapports ,séminaires et journées d' études :

- : première rencontre Interentreprises : « Dynamisation de la gestion de la PME : Innovation, Tic formation» BISKRA les 12,13 Avril 2004 ,p 5
- Ministère de l'industrie et des Mines. -Bulletin d'Information statistique des PME n 22 a 26- 05 /08/2016.

المصادر والمراجع:

- Ministère de l'industrie et de la restructuration, projet : « dispositif de mise à niveau », Avec Coopération de Fonds de Promotion de la Compétitive Industrielle,(CFPCI) ,Alger, 2000,
- Ministère de l'Industrie et de la Restructuration,« dispositif de mise à niveau » ,Alger2002
- Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat ,(2003) : Etudes de Faisabilité du Programme National de Mise a Niveau de la PME ,
- Ministère des Petites et Moyennes Mntreprises et de l'artisanat , Accord d'association entre l'Algérie et l'Union Européenne : ce que vous devez savoir , op.cit , Ministère de la Petite et Moyenne Entreprises et l'Artisanat, (2008) : le Programme National de Mise a Niveau de la PME , P:8
- Le programme d'appui aux PME/PMI, ED-PME, Forum de la mise à niveau
- Journées d'information sur le programme MEDA d'appui aux PME algérienne,(2006): Alger

- Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des TIC (PME2),(2010): dossier de presse, atelier de visibilité, hôtel El-djazair, Algérie, 24 Février 2010,
- Ministère des Petites et Moyennes Entreprises et de l'artisanat, Agence Nationale de Développement de la PME, (2008) : bilan des actions de programme national de mise à niveau, rapport complet, Alger
- Documents interns d'Euro Development –PME.31 October 2006
- Rapport final, EDPME,(2007) : programme d'Appui aux PME/PMI, des résultats et une expériences a transmettre,

PME : Petites et Moyennes Entreprises

PMI : Petites et Moyennes Industries

ONUDI: Organisation de Nation Unis pour le Développement Industrie

PNUD : Programme de Nations Unis pour le Développement

DGRI : Direction Générale de la Restructuration Industrielle

F.P.C.I : le Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle

MIR : Ministère de la l'Industrie et de la Restructuration

AND- PME: Agence National de Développent des Petites et Moyennes Entreprises

CNAS: Caisse Nationale d'Assurance

CASNOS: Caisse d'Assurance Sociale du Non-Salariés

EDPME : Euro Développement des Petites et Moyennes Entreprises

UGP-ED-PME: Unité de Gestion de Programme Euro Développement des Petites et Moyennes Entreprises.

SFS : Société Financière Spécialisée

ISO : International Standard Organisation

المصادر والمراجع

مقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الخاتمة